تصدر رقميا مؤقتا في انتظار العودة للصدور ورقيا

• العدد : 363

من 9 إلى 15 يونيو 2020

النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⵜ ⴰⵜⵎⵓⵔⴰⵟⵉ

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر : سعيد رحيم • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

التكوين المهني يوفر قوة عمل متخصصة ورخيصة للرأسماليين

كلمة العدد

الباطرونا تخطط لاستباحة خزينة الدولة وجيوب عموم المواطنين

كان من المفروض توجيه دعم الدولة للفئات الشعبية المتضررة الأولى من جائحة كوفيد19- والمحتاجة فعليا له، غير أن الواقع يؤكد عكس ذلك تماما؛ فمن بين 17 إجراء أساسيا قررته لجنة اليقظة الاقتصادية لا نجد سوى أربعة لها علاقة بتحسين دخل الأسر؛ وتهم كل الإجراءات الباقية خدمة المقاولات وتقديم كل التسهيلات وكل أشكال التمويل لها؛ وكانت كلفة هذه العمليات باهظة جدا. إلا أن كل هذا الكرم لم يكن كافيا ليخفف من جشع الرأسماليين ولم يدفعهم للانتباه إلى أحوال الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية التي تعيش الفقر والقهر والاقصاء، والتي تواجه خطر الفيروس وخطر الجوع. ولم يتوقف الاتحاد العام لمقاولات المغرب كممثل للباطرونا المغربية عن رفع سقف مطالبه الهوجاء وتوسيع مجالاتها.

ففي إطار مقترحات الأحزاب والنقابات لسبل الخروج من الأزمة الحالية قدمت نقابة الباطرونا "خطة الانتعاش الاقتصادي" والمؤرخة ب 21 ماي 2020، وهي خطة تمت صياغتها بعد سلسلة من المشاورات والاجتماعات للقطاعات التابعة للنقابة واللجن وفرق العمل المشكّلة لهذا الغرض؛ نذكر هذه المعطيات لكي نبين بأن المضامين الهوجاء للخطة هي تعبير عن رأي واع للبورجوازية وليس لحظة شرود عابرة.

إن طبيعة هذه الكلمة لا تسمح باستعراض كل هلوسات خطة الباطرونا لانتعاش الاقتصاد، لذلك سنكتفي بذكر بعضها لتأكيد جبن الرأس مال وانتهازيته واستخفافه بأحوال وأرواح العاملات والعمال وعموم الكادحات والكادحين.

فمن بين المقترحات العرضية الاستعجالية للانتعاش الاقتصادي التي تنص عليها الخطة نجد المطالب التالية: تمديد نظام البطالة الجزئية حتى نهاية شهر دجنبر وتولي الدولة الدعم الجزئي والمشروط، الإعفاء/تأجيل الرسوم الاجتماعية والضريبية، توسيع نطاق تعويض كوفيد19- ليشمل قطاعات أخرى وأنواعا أخرى من المقاولات، تعليق الضرائب المحلية، الاعفاء من /تخفيض الضرائب القطاعية، صندوق/بنك استثماري لمواكبة المقاولات الكبيرة، مكافأة التشغيل والتوظيف من خلال دفع الدولة لجزء من الراتب بشرط الوفاء بالالتزامات المواطنة (انظر نص الخطة).

وجاء محور" 7 إجراءات محورية لخطة الانتعاش" ليستعرض هذه الإجراءات والعناصر المكونة لكل واحد منها؛ وسيتم بعد ذلك التفصيل في كل عنصر وتحديد الآلية التي سيعتمد عليها. وقد تركزت هذه الإجراءات على إنشاء صناديق لتكون قنطرة لتمرير مختلف أشكال دعم الدولة للمقاولات، والمطالبة بإعفاءات أو تخفيضات في الضرائب والالتزامات الاجتماعية وبمختلف التسهيلات وأشكال الدعم والتشجيع؛ وشكلت بعض الإجراءات هدرا لحقوق الأجراء كمرونة التشغيل والبطالة الجزئية ومراجعة مدونة الشغل، وإلزام الدولة بالمساهمة في أداء الأجور؛ بالإضافة إلى مجموعة من الإجراءات الاقتصادية للرفع من أرباح المقاولات. وبلغ مجموع الإجراءات التي قدمتها الفدراليات القطاعية والاتحادات الجهوية 594 إجراء تسير كلها في نفس التوجه المذكور أعلاه.

أما بالنسبة لمحور ميثاق الانتعاش بين الدولة والمقاولات والشركاء الاجتماعيين وباقي الأطراف، فإن الخطة، إذ تغرق الدولة في الالتزامات المالية الضخمة وتجبرها على التخلي عن حقوقها، ولا تلزم الباطرونا سوى بتطبيق بعض البنود القانونية، تلزم الشركاء الاجتماعيين بضرورة تعزيز الامتثال للإجراءات الصحية والمرونة في التشغيل والإنتاجية والترويج ل"استهلاك المنتوج الوطني"؛ مما يظهر رغبة البورجوازية في إفراغ خزينة الدولة وتجريد الأجراء من كل حقوقهم وتسخير الشعب كله لخدمة المقاولة.

إننا في ظرفية تفرض التضحية لمواجهة الجائحة على من هو قادر عليها، غير أن الباطرونا اختارت أن تستغل الفرصة لاستنزاف واستباحة خزينة الدولة وجيوب المواطنات والمواطنين، وأن تدوس على حقوق ومكتسبات العاملات والعمال. أمام عجز الرأسمالية على مواجهة الأزمة الحالية وانفضاح شعاراتها وقيمها كان من الواجب على البورجوازية أن تراجع حساباتها وأن تتواضع في مطالبها لكنها رفعت من سقف أطماعها واستغلت كل الفرص لتوسيع مجالاتها.

إن الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين هم الذين ينتجون كل ما نستهلكه، وهم الذين يكدّون ليلا ونهارا لضمان الراحة للآخرين، وهم الذين يضمنون استمرار الحياة لغيرهم، وبالتالي فهم الذين يستحقون أن توفّر لهم كل شروط العيش الكريم.

في ظل هذا الجشع البورجوازي وفي ظل مسايرة دولة المخزن له وعملها على إرضائه، لا يبقى أمام الجماهير الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة سوى تجديد مطالبها وشعاراتها وتصعيد نضالاتها دفاعا عن حقوقها من أجل مواجهة استبداد وفساد الدولة المخزنية وجشع ورعونة الباطرونا. إن الأحزاب اليسارية والجبهة الاجتماعية والجبهة الميدانية والحركة النقابية ومنظمات المجتمع المدني اليوم أمام تحديات كبيرة وامتحان لقدرتها على حماية مصالح الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية.

ضيف العدد :

التكوين المهني واقع فرضه التقسيم الرأسمالي للعمل البشري

2 النهج الديمقراطي يستنكر اعتقال مدونين ونشطاء حقوق الإنسان

6 السياسات المخزنية وجائحة كورونا

10 السياحة المغربية بين المؤهلات الواعدة ومعيقات الإقلاع

11 إرهاصات لوضع عالمي لما بعد فترة الحجر الصحي

السحب : مطبعة العهد الجديد

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

النهج الديمقراطي يستنكر اعتقال مدونين ونشطاء حقوق الإنسان

تدارست الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي في اجتماعها العادي ليوم الأحد 31 ماي 2020 سير أنشطته المتنوعة ومستجدات الأوضاع على الصعيدين الدولي والوطني.

على الصعيد الدولي، هناك بداية رفع الحجر الصحي في عدد من البلدان التي أقدمت على ضخ أموال طائلة للشركات. وهذا مع استمرار الوباء في حصد عدد هائل من الأرواح خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل بسبب الطابع العنصري لليمين المتطرف في السلطة وتهور الرئيسين ترامب وبولصورانو واستهتارهما بحياة أوسع الجماهير العمالية والكادحة عموما. هذا الطابع العنصري المستمر في البنية الثقافية للنظام الأمريكي هو ما انعكس في القتل بدم براد، للمواطن الأمريكي جورج فلويد من طرف شرطي، الأمر الذي فجر احتجاجات شعبية غاضبة واسعة في هذا البلد وفي بلدان أخرى تعيد إلى الأذهان النضالات الشجاعة والمجيدة للشعب الأمريكي في الستينات ضد العنصرية المقيتة. وجاء انسحاب الإدارة الأمريكية من المنظمة العالمية للصحة ليقدم صورة ناصعة عن الإمبريالية الأمريكية خصوصا وعن جوهر الرأسمالية بشكل عام.

وفي بلادنا، يتم التحضير للخروج من الحجر الصحي، فيما بؤر للوباء لازالت مستمرة في عدد من الوحدات الإنتاجية، بسبب ضعف إجراءات السلامة في مواقع العمل وخلال تنقل العاملات والعمال.أما الباطرونا فتستغل هذه الظرفية للضغط من أجل تخفيض كلفة الأجور عبر ما تسميه البطالة الجزئية وتقليص الضريبة على الشركات وتعديل مدونة الشغل لفرض المزيد مما يعرف بمرونة الشغل أي المزيد من إطلاق يدها لضرب حقوق الطبقة العاملة ومكتسباتها البسيطة. وفي نفس الوقت تستمر مظاهر القمع والشطط في استعمال السلطة ومخاطر انتهاك المعطيات الشخصية (مشروع القانون 72.18 حول الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات) ومؤشرات على انطلاق حمى الانتخابات واستغلال بؤس الجماهير وسن إجراءات ترقيعيه تحت يافطة الحد من الفقر(السجل الاجتماعي الموحد). ولتمرير سياساته التفقيرية وطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يسعى المخزن إلى بناء إجماع حوله مجندا في ذلك عناصر وتوجهات انتهازية تعمل كألغام من داخل القوى الديمقراطية المناضلة بغية نشر الأوهام داخلها وزرع الانتظارية وسطها وفرملتها وتفجيرها وكل ذلك بهدف تحويلها من إطارات للنضال في أ يدي أوسع الجماهير، إلى أدوات للمهادنة الطبقية.

وإذ تعبر الكتابة الوطنية عن ارتياحها وتثمينها لأداء مناضلاته ومناضليه في مختلف الهياكل والقطاعات وفي المنظمات الجماهيرية، فإنها:

1 - تؤكد أن مخطط الدولة والكتلة الطبقية السائدة للخروج من الحجر الصحي يسير وفق روح النموذج التنموي المخزني والقائم على التبعية والريع والاحتكار وتدعو إلى الوحدة في النضال لفرض مطالب الشعب المغربي في مرفق عمومي جيد في خدمته وتأميم المنشآت الحيوية. وتدين بالمناسبة تصريح السيد أخنوش برفضه القاطع لتأميم شركة "لاسمير" وذلك دفاعا عن مصالح وجشع لوبي المحروقات وما يراكمه من ثروات طائلة من خلال تلاعبه بأسعارها.

2 - تدعو بشكل خاص إلى خوض نضال وحدوي من اجل وقف العمل بقانون المالية الحالي والإقرار الفوري للضريبة على الثروة والضريبة التصاعدية على الإرث وعلى أرباح المضاربات والأنشطة المضرة بالبيئة وحذف الإعفاءات الضريبية والتوقيف الفوري للنفقات غير الضرورية وتحويل الحسابات الخصوصية وميزانية التسلح وتعليق سداد الديون الخارجية وحماية مناصب الشغل والحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة وتقديم الدعم المباشر للفلاحين الكادحين خاصة في ظل وضعية الجفاف ووقف تقديم الهدايا للباطرونا في إطار ما تسميه بالإقلاع الاقتصادي.

3 - تعبر عن تضامنها مع كل الفئات المحتجة والمناضلة وفي مقدمتها ساكنة بني تاجيت وسيدي لحسن نواحي صفرو وسكان الهراويين بالبيضاء احتجاجا على الحرمان من الدعم، ولعاملات وعمال عدد من الشركات (أمانور، وروزافلور، صوبروفيل...) وعمال وعاملات مواقع الإنتاج التي انتشرت فيها بؤر الوباء (رونو، دلفي،...) وتعلن تنظيم حملة تضامنية معها خلال الأسبوع الأول من يونيو.

4 - تستنكر قمع واعتقال عدد من المدونين ونشطاء حقوق الإنسان وتشديد الرقابة على حرية التعبير من طرف الدولة وفي حالات أخرى من طرف تجار الدين أيضا، وتدعو إلى إطلاق سراح كافة معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين.

كما تطالب بالمحاكمة العادلة وفي حالة سراح للصحفي سليمان الريسوني بعيدا عن منطق تصفية الحسابات بسبب الرأي.

5 - تدعو السلطات المعنية إلى اتخاذ إجراءات جدية وملموسة تمكن المغاربة العالقين بالخارج من العودة في أقرب الآجال إلى ديارهم وذويهم.

6 - ترفض وتستنكر كافة أشكال التدخل الأجنبي في ليبيا وتدعو إلى وضع حد للاقتتال الداخلي وصيانة وحدة ليبيا وقطع الطريق على كل الأطماع الخارجية التي تسعى إلى نهب خيرات ليبيا واستعباد شعبها.

7 - تدعم خيار الانسحاب من كل الاتفاقيات والتفاهمات مع العدو الصهيوني.

8 - تدين العنف الذي تمارسه الدولة على المواطنات والمواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية .

بيان لجنة بوذا لدعم المعتقلين السياسيين

حتى لا نكتفي بتوثيق الخروقات، جميعا من أجل عدم الإفلات من المساءلة والعقاب.

اعتمادا على بيانات وبلاغات الهيئات الحقوقية، وتتبع منشورات الجرائد والمواقع الالكترونية ومقاطع فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح، واستنادا لشهادات مواطنين ومواطنات تعرضوا لاعتداءات وانتهاكات عرضوها بالصوت والصورة على وسائط التواصل الاجتماعي، وكل ذلك من مناطق ومدن مختلفة :" خنيفرة، كروشن، بومية، البيضاء، طنجة، اليوسفية، أفورار، الناظور..."حسب البيانات المتوفرة بهذا الخصوص والمتاحة لعموم مستعملي شبكة الانترنيت والتي تظهر مدىتسلط الدولة المخزنية وتماديها في خرق حقوق الإنسان عامة وحرية الرأي والتعبير خاصة، حيث استغلت ظرفية الطوارئ الصحية لتنزل بكل طغيانها على كل من سولت له نفسه توثيق وانتقاد التعامل أللإنساني مع المواطنين أو التعبير عن الامتعاض من طريقة توزيع المساعدات التي شابتها شبهات عدة حسب ما دوِّن في عديد من صفحات التواصل الاجتماعي.

واستنادا على ذلك، فان لجنة بوذا لدعم المعتقلين السياسيين، و بغاية دفع الدولة المغربية للعمل على احترام التزاماتها الوطنية والدولية ومراقبة أداء أجهزتها وشفافية مؤسساتها، وإنصاف الضحايا وجبر أضرارهم، فإنها تدعو الوزارة المعنية لتنوير المواطنين بخصوص الإجراءات التي باشرتها بشأن الحالات السالفة إعمالا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، والكف عن التعامل بمكاييل مختلفة مع الانتهاكات التي يتعرض لها المواطنون كما حصل مع عنصري القوات المساعدة اللذين عنفا نائب وكيل ابتدائية طنجة فتعرضا للتأديب بعد تنازل الضحية مقابل غض البصر عن اعتداءات وتعسفات وشطط في حالات أخرى، وتجدد المطالبة بإطلاق سراح كل من المدونين بوزرو محمد وشجيع محمد المتابعين في حالة اعتقال بناء على منشور بصفحة محلية، ووقف متابعة التلميذ عبد الاله الصبري المتابع هو الآخر بسبب تدوينة يعبر فيها عن امتعاضه من طريقة توزيع قفة مساعدات كورونا بمنطقة سكنه.

ووقف المتابعات في حق كل المناضلين والمواطنين عامة المتابعين على خلفية تعبيرهم السلمي عن انتقادهم لتعامل الدولة في ظرفية الطوارئ الصحية على طول خارطة الوطن.

وختاما فإن اللجنة تؤكد على جاهزيتها لكل المبادرات النضالية للتصدي لكل أشكال الشطط والتعسف السلطوي لوضع حد لقابلية تكرارها في سياقات أخرى، وتلتزم باستمرار مساهمتها في حماية حرية الرأي و التعبير وكافة حقوق الإنسان و الدفاع عليها.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

تصريح المناضل اليوسفي ادريسي حول معاناة ساكنة إقليم سيدي بنور في ظل جائحة كورونا

تعيش منطقة دكالة وسيدي بنور على الخصوص الحجر الصحي المفروض على البلاد اثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) الذي تسبب في ركود اقتصادي إن لم نقل شلل عام ، خصوصا والمدينة لا يوجد بها إلا معملين، واحد للقطن مغلق منذ سنين و معمل السكر الذي استغل الجائحة وقام بفرض إجراءات مجحفة على الفلاحين والعمال الزراعيين، بإجبار الفلاحين على القلع الميكانيكي الذي يؤدي إلى إتلاف أوراق نبات الشمندر التي تستعمل كعلف الماشية، و يعدم فرص الشغل للعمال الزراعيين الذين يشتغلون في قلع الشمندر وتنضيفه وتحميله. كما مارس ضغوطات على الفلاحين الصغار لاسترجاع الديون دون الأخذ بعين الاعتبار للظروف الوبائية وقلة مياه السقي التي حالت دون تحسين الإنتاجية في الهكتار.

تعيش منطقة دكالة كما البلاد جفافا للسنة الثانية رغم عدم الإعلان عنه رسميا، كان كافيا لدعم للفلاحين و لكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن حيث قدمت لهم الحكومة الشعير دون الأعلاف الأخرى بكمية اقل من سنة 2015 وبثمن درهمين للكيلو الواحد رغم أنها تشتريه منهم في السنوات العادية بدرهم و نصف أو أقل، ما زال الفلاحين يفكرون في كيفية التعامل مع الجفاف حتى باغتتهم جائحة كورونا بالضربة التي قسمت ظهر البعير، أغلقت الأسواق الأسبوعية المتنفس الوحيد والأوحد لهم، استثنتهم الحكومة من تعويضات صندوق كورونا ولم يبقى لهم إلا الكمامة المفروضة .

باعتبار المنطقة فلاحية، تضرر الفلاح يعتبر ضربة قاضية للاقتصاد المحلي والوطني ولها تبعات على جميع الميادين ولم يسلم منها أحد.

ثلاث أشهر تقريبا من الحجر الصحي كانت كافية لكشف عدم قدرة الحكومة على التعامل مع الجائحة، لأن كل قراراتها لا تخدم إلا الطبقة البرجوازية، فجلبت عليها موجة من الاحتجاجات في عز الحجر الصحي، فلا القفة وصلت إلى مستحقيها ،أما عائدات صندوق كورونا المخصصة للمتضررين فحدث ولا حرج، أو دعوها أصحابها باليد اليمنى وأخذوها باليد اليسرى.

فمجموع البيانات التنديدية والشكايات الموجهة للسلطات من المتضررين خير دليل على عدم جدية الإجراءات المعلنة. فمثلا العمال المؤقتين بالوساطة لم يستفيدوا من تعويضات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي رغم فقدانهم للشغل. والفلاحين لازالوا ينتظرون للسماء المنقذ الوحيد لهم .أما أصحاب الرميد ما زال جلهم يتفقد كل صباح الهاتف عسى أن يجود عليه برسالة نصية من رقم 1212 توجهه إلى أحد الوكالات البنكية من اجل حقه في الفتات.

عمال المقاهي و المطاعم و الحرفيين و التجار الصغار والباعة المتجولين والعمال الزراعيين وكل الكادحين لا ينتظرون إلا الرفع الكلي للحجر الصحي للانتشار من اجل لقمة العيش الكريم.

في هذه الثلاثة أشهر تقريبا نجحت السلطات في تطبيق الحجر الصحي وإخلاء السوق الأسبوعي ثلاثاء سيدي بنور من الباعة المتجولين و تجار المتلاشيات بعدما أن أوهمتهم بحجة توفير أماكن مناسبة أنشطتهم التجارية، فاستحسنت ساكنة المدينة هذى الخطوة بعد تفكيك أكبر سوق للمتلاشيات في المغرب والذي كان يسبب تلوث كبير ويهدد ساكنة المدينة بأمراض خطيرة ومزمنة، فتم تشريد ميئات العمال و التجار الصغار و الباعة المتجولين .

لكن في الأخير تسللت كورونا إلى المدينة وضربت ادعاءات السلطات العمومية في جدية تطبيق الحجر الصحي.

لا يفوتني أن أندد بالسياسة الطبقية التي نهجتها كل الحكومات المتعاقبة في ميدان الصحة والتعليم و زكتها هذه الحكومة بإجراء التعليم عن بعد الذي سيوفر جيوش من اليد العاملة الرأسمالية المتوحشة.

في الختام اشكر نساء ورجال الصحة الذين يواجهون كورونا في الخطوط الأمامية بمعية نساء و رجال النظافة رغم قلة الإمكانيات وهزالة الأجور، وأرفع الشارة للعمال و العاملات الزراعيين والفلاحين الصغار على تأمينهم السوق الوطني بكل المنتجات الفلاحية الضرورية في عز جائحة كورونا.

تصريح المناضل نور الدين الرياضي حول معاناة الطبقة العاملة بجهة الدارالبيضاء

ازدادت معاناة الطبقة العاملة مع وباء كورونا ومع السبل التي اتخذت للاحتياط منه أو لمواجهته حيث أبانت الأحداث أن أغلبية إن لم نقل جميع العمال والعاملات يعيشون وضعية متدهورة وأنهم جميعا بدون أية حماية اجتماعية وان هناك نقص

كبير فيما يخص القوانين الخاصة بحمايتهم وان الباطرون استغلت مرحلة من التراجعات والانتكاسات لتأتي على جميع المكتسبات والحقوق التي ناضلوا من اجلها كثيرا حيث أن أغلبية إن لم نقل كل الشركات لا تتوفر على لجنة حفظ الصحة والسلامة والتي كان من الضروري عقد لقاءات لها بشكل استعجالي للنظر في الأساليب والخطط لمواجهة الوباء كل شركة على حدة .

كما أن غياب أطباء الشغل بكل الشركات أمر مفروغ منه ولم يتم الاهتمام به مطلقا من لدن مؤسسة المناديب المفروض فيها متابعة هذا الموضوع.

ومع بداية انحسار الوباء وان كان العلاج منه مازال غير موجود في ظل انعدام اللقاحات الخاصة به على الطبقة العاملة الاستفادة من هذه التجربة التي جعلتها تتوحد في مواجهة الباطرونا حيث وجدنا لأول مرة أن مجموع عمال شركة ما يوقفون الإنتاج بوحدة كبيرة وكاملة ويرفضون العودة دون تحقيق مطالبهم وأحيانا استطاعوا بلحمتهم إغلاق معامل بعينها نظرا لانتشار المرض داخلها.

كما أن عودتهم للعمل يجب أن لا يغيب عنها أن الباطرونا تريد عودتهم مفرقين، هذه العودة التي يجب أن يدافعوا عنها بتوفير التغطية الصحية لمن لازالوا يعالجون من المرض مع أداء أجورهم كاملة غير منقوصة واحتسابها أيام عمل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

مطالبة بفتح تحقيق في اعتداء امنيين على سائق طاكسي

تتابع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالبرنوصي بقلق كبير الاعتداء الشنيع الذي وقع على السيد الحسين رضى سائق طاكسي من الصنف الصغيرو الساكن بدرب بوشعيب زنقة 11 رقم 107 بقرية الجماعة من طرف رجلين من قوات التدخل بالدائرة العنترية 36 بمنطقة امن الحي المحمدي -عين السبع وذلك يوم 2020-5-24 اثر خروجه لشراء دواء لابنته حيث تم اعتقاله بقسوة وعنف ادى الى تكسير اصبعه ليزيده العنف اللفظي الذي لاقاه من الضابط المناوب بالدائرة 36 والذي لم يبال بالامه وعامله بوحشية كما يقول في شكايته ليحال على المستشفى الذي اعطاه عجزا ب30 يوما.

اننا بالجمعية المغربية لحقوق الانسان بالبرنوصي اذ نعلن تضامننا التام مع السيد الحسين رضى في الاعتداء الوحشي الذي تعرض له من طرف هؤلاء الامنيين نطالب الجهات المسؤولة فتح تحقيق واف وشامل في شكايته ومحاسبة من قاموا بالاعتداء خارج القانون وخارج المساطر المعمول بها.

فجيج

إلى متى سيستمر التهميش الممنهج ضد إقليم فجيج ؟

عبد الصادق بنعزوزي

رغم ظروف الحجر الصحي وفرض حالة الطوارئ الصحية وما نتج عن ذلك من توقف للحياة العامة وتشديد للخناق على الجماهير المسحوقة في هذا الوطن، فقد عرف إقليم فجيج احتجاجات عديدة ضد تردي الأوضاع وسوء الخدمات وانعدام لقمة العيش و سيادة الزبونية و المحسوبية...

وليس بغريب أن يحتج سكان هذا الإقليم الذي يعتبر الأكثر فقرا في المغرب، خاصة بعد الحجر الصحي الذي زادت معه معاناة غالبية السكان؛ سواء العمال الذين أصبحوا بلا عمل بين عشية وضحاها أو الفلاحون ومربي الأغنام الذين أغلقت الأسواق في وجوههم أو الحرفيون الذين فرض عليهم إغلاق ورشاتهم...

فهؤلاء جميعا لم يتبقى لهم من جراء هذا الوضع سوى الأمل في قطرات الإنعاش التي أعلنتها الدولة على شكل مساعدات وتعويضات، إلا أن أملهم هذا هو الآخر سرعان ما تبخر تحت تأثير حرارة جشع الباطرونا من جهة وأطماع السياسيين الذين يجمعون الأصوات الانتخابية على حساب معاناة الكادحين وجهلهم من جهة أخرى. هكذا اكتشف عمال المناجم بإقليم فجيج أنهم مقصيون من تعويضات صندوق الضمان الاجتماعي لأن المشغلين لم يصرحوا بهم من قبل، فلم تتوفر فيهم الشروط من أجل الاستفادة من هذا التعويض، أما تعويضات الراميد و القطاع غير المهيكل، فالغالبية العظمى من فقراء الإقليم لم يتوصلوا بها.

و كذلك المساعدات التي وزعت في الإقليم شابتها المحسوبية والزبونية في استغلال بشع لظروف الوباء، فقد قام المستشارون (عكس ما يروج له بلاغ مجلس الجهة الذي صرح بأن السلطة تكلفت بالتوزيع) المحسوبون على الأحزاب العميلة بتوزيع القفف على قاعدتهم الإنتخابية دون مراعاة لعامل الفقر والاستحقاق، فظل اليتامى والأرامل و كثير من العجزة وذوي الاحتياجات الخاصة محرومين من هذه المساعدات .

إن هذا الوضع هو الذي جعل الفقراء المهددين بخطر الجوع يخرقون الحجر الصحي مدفوعين إلى ذلك دفعا، بفعل وطأة الفقر و توقف العمل و انتشار الزبونية، فخرجوا فرادى ومجموعات يندون بهذه السياسات الرجعية ويطالبون بتوزيع المساعدات و التعويضات بعدل على مستحقيها، و من أجل ذلك خاضوا وقفات و اعتصامات و مسيرات... لكن عناصر الدولة في الإقليم فضلت إجابتها المفضلة وفاءً لطبيعتها الطبقية، فكان المنع و القمع والاعتقالات والمتابعات في مختلف بلدات ومدن الإقليم، (أخرها اعتقال مناضل ببوعرفة ومناضلين ببني تجيت وأربعة مناضلين ببوعنان ومتابعتهم في حالة سراح مؤقت).

والحقيقة أن سكان هذا الإقليم الفقراء يعيشون وضعا مزريا لن تسمن معه المساعدات والتعويضات الهزيلة شيئا ولن تغنيهم من جوع، فهي مجرد سياسة رجعية لإلهاء المضطهدين وامتصاص غضبهم، و لا أدل على ذلك أكثر مما يفعله الأعوان الآن بقصور الإقليم وبواديه حيث يمنحون قفة واحدة لأربع أسر من أجل اقتسامها و هم الذين منحوا قففا كاملة للموظفين والميسورين من التجار و المنجميين!

فإذا كان العامل أو الفلاح الفقير، بحكم وضعه الاقتصادي ومستوى وعيه الضئيل، راضيا بهذا الفتات المضلّل فإلى متى يرضى به الشباب المثقفون؛ تلاميذ وطلبة و معطلون و عاطلون و رجال تعليم..؟ إلى متى سنرضى بهذه التهميش الممنهج ضد إقليمنا المليء بالغاز الطبيعي والمنغزيوم والشاربون والرصاص والزنك والبارتين والملح والجبص... إضافة للفطريات والكمأ

والأزيـر والمنتجات الفلاحية والإمكانيات السياحية المهمة ... إلى متى سنترك هذه الدولة تنهب خيرات إقليمنا وتوهم ساكنته العريضة بأننا جزء من المغرب غير النافع الذي لا يصلح سوى أن يكون منطقة عقابية لصوصها و فاسديها، علما أن إقليمنا يتوفر على ثروات لا تتوفر عليها العديد من أقاليم المغرب؟

يبدو لي حسب رأيي المتواضع أن شبابنا المثقف لا يقوم بدوره كما يجب، فمن العيب أن نقطن بإقليم يساهم في اقتصاد المغرب بنسبة مهمة جدا، خاصة في المعادن، ومع ذلك تستمر سياسة التهميش ضدنا ونظل الأفقر في المغرب ننتظر قفة هزيلة وخيراتنا ينعم بها الآخرون. إقليمنا إقليم منهوب مهضوم الحقوق، ولن تتساقط حقوقنا المنهوبة يوما مع سحاب السماء

ما دام شبابنا ومثقفونا يفضلون التحلي بثقافة بورجوازية غريبة عنهم بدل التحلي بثقافة النضال والكفاح و المقاومة، ينبغي على شباب الإقليم التجند لمقاومة الرأسماليين والنضال ضد سياسة الإقصاء والتهميش وإلا سنظل على هذه الحال.

ومقاومة التهميش تقتضي فيما تقتضيه أن نكون على استعداد لممارسة الدعاية والتحريض بين سكان الإقليم على نطاق واسع، من أجل تنظيمهم ورص صفوفهم لمواجهة أعدائهم الرأسماليين ومقاومة من يقوم بحمايتهم، ولن يكون شباب الإقليم أهلا لهذه المهمة ما لم يتمكنوا من تكوين ذواتهم نظريا وسياسيا ليستطيعوا تحليل واقعهم وتقديم الإجابات المناسبة عليه، وليتمكنوا من إيصال الوعي الحقيقي لعمال الإقليم وفلاحيه. وهذا أيضا ليس بالأمر اليسير ما لم يلتزم مناضلو الإقليم على اختلاف شرائحهم و مواقعهم بنشر الفكر الثوري ونشر الفن الملتزم بين الساكنة والشباب في الساحات والأسواق والمدارس والمركبات... وذلك من أجل محاربة الأوهام والخرافات والفن المائع.. وكل ما تهدف به الدولة إلى تحريف وعي الناس عن مصالحهم الحقيقية ليظلوا مستسلمين يائسين وراضين باضطهادهم وحرمانهم.

فلنتحد شباب الإقليم، فقوتنا في اتحادنا و ضعفنا في شتاتنا، ولننهض جميعا للنضال بجدية والتزام، و بتنسيق و تخطيط وإيمان بالتضحية، فلن نخسر في طريق المقاومة ما خسرناه في طريق المهادنة، بل سنستعيد حقوقنا المهضومة و نساهم رفقة باقي أقاليم وطننا في بناء مغرب الغد الذي يتسع للجميع.

تصريح المناضل الصديق كبوري حول تداعيات كورونا في المنطقة الشرقية

أشير في البداية، أنه وبمجرد اتساع رقعة انتشار فيروس كورونا عالميا ،أقدمت الدولة المغربية على اتخاذ عدة إجراءات وتدابير احترازية ،على مستوى التشريع والممارسة، وذلك للحد من تفشي الوباء، وقد كان لهذه الإجراءات انعكاسا ت سلبية على ساكنة الجهة الشرقية ، التي وجدت نفسها رهينة بين كماشة القوانين وهشاشة الواقع المعيش.

إذ بفعل التطورات المتسارعة ، أصبحت الجهة الشرقية - أسوة بباقي الجهات - تعاني من أزمة خانقة ، وقد زاد من استفحال هذه الأزمة الإغلاق النهائي للحدود بين المغرب والجزائر منذ خمس سنوات تقريبا ، وهو ما عجل بدق آخر مسمار في نعش اقتصاد يتسم بالضعف والهشاشة و يعتمد كليا على عائدات التهريب مع العلم أن هذا النشاط - كان رئيسيا - ويعيل أزيد من أربعمائة ألف نسمة على مستوى الجهة حسب مصادر رسمية.

لقد تنامت أشكال التعبير السلمية الرافضة لهذا الواقع المأزوم - لذلك ، لاغرو أن تشهد المرحلة - رغم الحجر الصحي - دينامية نضالية اجتماعية على امتداد جميع أنحاء الجهة - والتي تعتبر الثالثة وطنيا من حيث المساحة - وقد زاوجت هذه الدينامية بين أساليب الترافع الرقمية والحضور الواقعي الميداني لتنبيه المسئولين للخروقات مثل : هزاله الدعم والزبونية أحيانا في توزيعه وحرمان فئات مهمة منه (لأنها غير مسجلة في "الرميد "أو صندوق الضمان الاجتماعي بالنسبة للأجراء أو تنتمي إلى القطاع غير المهيكل أو الرحل

أو غيرها من الفئات المسحوقة ...).

وتجدر الإشارة، أن هذه الدينامية الاجتماعية على مستوى الجهة الشرقية ، تجسدت في بعض الأشكال النضالية الاحتجاجية السلمية كالوقفات والاعتصامات والمسيرات بجل مدن وقرى ومداشر الجهة نذكر على سبيل مثال : تندرارة (وقفة احتجاجية) وبوعنان (وقفة ومسيرة على الأقدام في اتجاه بوعرفة) وبني تدجيت (وقفات متعددة واعتصامات) وجرادة (وقفة لبعض الحرفيين) و وجدة (وقفات لبعض المهن والحرف) ...ناهيك عن الأشكال الأخرى التي سجلت بمدن الجهة - والتي لا يتسع المجال لحصرها - والتي حققت في الأغلب الأعم مطالبها المشروعة التي رفعتها عبر أسلوبي الاحتجاج والحوار مع المسئولين المحليين.

أخيرا ، وفي إطار استشراف المستقبل - وباستحضار انتظارات ما بعد كورونا - فإن الفاعل السياسي والمدني بالجهة الشرقية ، يدعو الجهات المعنية - كل حسب مسؤوليته واختصاصاته - إلى الاستجابة لمطالب ساكنة الجهة الشرقية ، خاصة أن بعض الأقاليم - على مستوى الجهة - تصنف الأفقر وطنيا ، وهو ما يقتضي تحقيق الانتصاف على المستوى المجالي والتوزيع المتكافئ والعادل للثروات والخدمات وإقرار نموذج تنموي جهوي فاعل وفعال كفيل بتوفير بدائل حقيقية عن التهريب ، وإحقاق كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل الساكنة .

تصريح المناضل عزيز حمودان حول مآسي الطبقة العاملة بجهة طنجة

عزيز حمودان

على سبيل الذكر وليس الحصر؛ ثلاثة أمثلة للشركات العملاقة المتعددة الجنسية ببلادنا المستفيدة من سخاء النظام الرأسمالي الطبقي التبعي الاستبدادي في المغرب.

ثلاثة شركات بمثابة قلعات بروليتارية تشغل كل واحدة منهن 10000 عاملة وعامل وما فوق :

- مجموعة شركة "سوميتومو" اليابانية، مختصة في الكابلاج و أجزاء السيارات. لها 8 وحدات صناعية بالمغرب. تشغل ببلادنا 25000 (25 ألف) عاملة وعامل. تعد أول مشغل في القطاع الخاص ببلادنا...أرباحها سنة 2019 قدرت عبر العالم (40 فرع) ب 3.082 مليار دولار..

- شركة "يازاكي" اليابانية" . ثلاثة مصانع بالمغرب، القنيطرة - طنجة - مكناس. شركة متخصصة أيضا في كابلاج السيارات. تشغل ما يقرب 12500 من اليد العاملة المغربية...تعتبر "يازاكي" من أعتى الشركات العابرة للقارات بما يزيد عن 492 وحدة إنتاجية في 45 دولة عبر العالم وتشغل ما يقرب 300000 من اليد العاملة...

- مجموعة شركة رونو طنجة، تشغل لوحدها بالمدينة أزيد من 10000 عاملة وعامل.

أسوق هذه الأمثلة الثلاثة لسببين :

- رغم الجائحة وتفشي الوباء المخيم على البلاد والعباد، هذه الشركات تشتغل à plein régime غير عابئة بحياة العاملات والعمال في ظل ما يسمى بالحجر الصحي تحت أنظار النظام الاستبدادي المخزني العميل وبمباركته...

- هذه الشركات، خلال توقفها لمدة قصيرة اضطراريا - ليس في اعتقادي كما يظن الغالبة من الناس بسبب الوباء أو صرامة المخزن في فرض الحجر الصحي عليها، بل لان زبنائها الأساسيين متواجدون في بلدان أجنبية كان فيها الحجر "ستريكت" . هؤلاء الزبناء تقلص طلبهم لمنتوجات هذه الشركات المتواجدة على أرضنا.-- كلها رغم أرباحها الخيالية لم تنثني على التلاعب والتحايل على أجور العمال

والتلاعب بحقوقهم المكتسبة...!!!

هذه القلعات البروليتارية الثلاث كمثال، توجد مثيلاتها بكل مناطق بلادنا، فكيف لنا كشيوعيين وماركسيين أن نبقى بعيدات وبعيدين عنها ؟ كيف لنا أيضا كمناضلات ومناضلين ثوريات وثوريين أن نتذبذب في عقد العزم لانطلاق بناء وتأسيس حزب الطبقة العاملة السياسي المغربي المستقل..؟

أليس انطلاق هذا البناء، في الظروف الموضوعية التي تجتازها البلاد وأساسا وضعية الطبقة العاملة المغربية، سيطلق ديناميكية أخرى جديدة و سيرورة تتيح اندماجنا أو على الأقل "تسهيل" قرابتنا من الطبقة العاملة ...

تصريح المناضل سعيد المدني: تدبير أزمة كورونا بالحسيمة

نسجل أن ساكنة المنطقة؛ اكتسبت مناعة التعامل مع الأزمات ذات الطبيعة المختلفة؛ وخاصة الطبيعية منها؛ يكفي التذكير في هذا المجال بأزمة زلزال 2004 وكيف تجندت جماهير شعبنا ؛ لمواجهة أثاره.

لم تجد ساكنة المنطقة ؛ من خيار أمامها لمواجهة انتشار الوباء إلا الالتزام التام بالحجر الصحي؛ وقواعد التباعد الاجتماعي؛ وهي تعرف جيدا إمكانيات البنيات الصحية؛ التي تبقى بعيدة عن الأرقام الوطنية، وما بالك بمؤشرات منظمة الصحة العالمية، سواء تعلق الأمر بعدد الأسرة والقدرة الايوائية عموما آو عدد الأطباء؛ مقارنة مع شساعة الإقليم.

هذا ما جعل الإقليم يسجل نسبة منخفضة في عدد الإصابات بالمقارنة مع باقي المناطق، حيث لم يتجاوز عدد المصابين 17 مريضا؛ غادروا مستشفى القرب بامزورن.

من الطبيعي أن يرتبك المخزن في تعامله مع الأزمة ؛ كما هو الشأن في باقي المناطق لأنه لا يملك استراتيجيات التعامل مع الأزمات من هذا النوع.؛ من خلال محاولة الاستفراد بالقرار، ومحاصرة الأصوات المناضلة، وما تعامل المخزن المخجل مع هيبة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلا دليل على ذلك. كما أن الدعم المخصص للفئات الاجتماعية ؛ عرف تعثرا، ولم يشمل كل المعنيين، مما حذا بسكان منطقة تماسينت بامزورن إلى تنظيم وقفات احتجاجية .

نسجل في هذا الصدد التضامن الشعبي، الذي ابهر الجميع؛ من الناحية التنظيمية وطريقة التدخل والفئات المستهدفة؛ ونسجل بارتياح واعتزاز؛ الدور الذي قامت به جالية المنطقة المقيمة بالخارج ؛ التي لم تدخر جهدا للتخفيف من أثار الجائحة على ساكنة المنطقة؛ كما نسجل الالتزام التام بقواعد الوقاية من طرف ساكنة المنطقة؛ باعتراف جهات رسمية.

الالتزام والتضامن الشعبي؛ عنصران لعبا دورا كبيرا في تجنب المنطقة لكارثة صحية واجتماعية.. وهي العارفة بواقع بنياتها الصحية.

تصريح المناضلة مينة بوراس: التضامن و التآزر ساعدنا نحن ساكنة بادية المحمدية من التحكم نسبيا في أثار أزمة كورونا

• الدعم الرسمي كان قليلا، وقد سادت المحسوبية، والزبونية في التوزيع. استغل المقدمون وتجار الانتخابات الفرصة لتصفية الحسابات مع الأسر الفلاحية الحرة.

• تعيش أغلبية عاملات وعمال المصانع التي أوقفت أنشطتها مآسي حقيقية نظرا لعدم التصريح لصندوق الضمان الاجتماعي؛ توقفت الأجور، عدم الاستفادة من

راميد، ولا من المساعدة المقدمة للعاملين والعاملات في القطاعات الغير المهيكلة، و لا من القفة.

• عان الفلاحون من صعوبة تسويق منتوجاتهم.

• حققت المسيرة التي نظمنها خلال الحجر الصحي جزءا هاما من المطلب: تزويد أغلب الساكنة بالكهرباء، لكن مازال جزء لم يستفيد نتيجة الشروط التعجيزية التي تطرحها الجهات المسؤولة على تزويد المنطقة بالكهرباء.

• وجدت صغار الفلاحين و مختلف الكادحين، من نساء ورجال، أنفسهم في مواجهة جبهة المقدمين والمنتخبين والسماسرة.

• لعب شباب المنطقة دورا رائعا في السهر على سلامة الساكنة : تنظيم مجموعات ودوريات من مهامها توعية المواطنين والمواطنات، ورصد الخروقات، والتضامن مع الضحايا...

• عرفت المنطقة، تضامنا رائعا بين السكان. جمع و توزيع المساعدات خارج القنوات الرسمية، مساعدة الفقراء منا بأطعمة، خضروات، فواكه، بماء الآبار (أغلبية الأسر لا تتوفر عن بئر)، المساهمة في نفقات الأسر بمناسبة "الولادة"، والوفيات...

• تحولت عاملات المعامل المغلقة إلى عاملات زراعيات لعبت دورا مهما في جني الخضر، و الفواكه...

• علمتنا الأزمة أن نعتمد على أنفسنا كأسر، وكمجموعات سكنية متضامنة، و علمتنا أن نبتكر فلاحة صغيرة لمواجهة الحاجيات اليومية التي فرضتها علينا أزمة جائحة كورونا.

- هناك مشاكل أساسية معلقة، مشاكل نعاني منها: مشاكل ناتجة عن سياسات الدولة في المنطقة، من الجفاف وندرة الماء, لهذا فنحن نطالب بالسماح لنا بحفر الآبار، والتجهيز بالطاقة الشمسية، وبناء صهاريج لخزن المياه...

– رغم المآسي، لقد استفدنا من الأزمة: الاعتماد على النفس، التضامن، التآزر. فضحت الأزمة سماسرة الانتخابات، وارتشاء المقدمين ... كما اكتشفت غالبية الساكنة، نزاهة ومبدئية النهج الديمقراطي، الذي علمنا الاعتماد على النفس، والتضامن، والنضال المنظم من أجل تحقيق مطالبنا العادلة.

بني تاجيت : إصابة عاملين منجميين بجبل بوظهر

عبد الصادق بنعزوزي

أصيب هذا الأسبوع عاملين منجميين من بني تجيت بجروح خطيرة في مختلف أنحاء جسديهما، ونقلا على التو لمدينة وجدة (قرابة 500 كلم) لتلقي العلاجات الضرورية، لأن الدولة لم تكلف نفسها عناء بناء مستشفى ببني تجيت عاصمة الزنك الذي استنزفته منذ الاستقلال الشكلي و ما تزال تستنزفه دون أدنى اكثرات بساكنة البلدة المنكوبة التي تتعدى 24000 نسمة.

وفي هذا الوقت الذي يرقد فيه العاملين المصابين في المستشفى وفي حالة صحية يرثى لها، يتبادر إلى الأذهان السؤال التالي : هل سيعترف الطرف المشغل، و هو هنائب برلماني من العدالة و التنمية و شركاؤه، هل سيعترفون بأن الحادث ناجم عن انفجار قنابل يدوية تستعمل في الحفر، أم كالعادة سيقدمون الرشاوي و يزورون المحاضر فيدّعون أن الحادث نجم عن سقوط في بئر أو انهيار أردام... ليتجنبوا التأمين الباهظ على المتفجرات؟

ففي الحقيقة و حتى لو شاء برلماني العدالة و التنمية ومن معه التصريح بالحادث الحقيقي فهذا لن يفيد في شيء، وذلك لأن العاملين المصابين، شأنهما في ذلك شأن جميع عمال المناجم ببني تجيت ، غير مصرح بهما في وكالات التأمين و لا في صندوق الضمان الاجتماعي قبل الحادث .

وهذا يعني أن الطرف المشغل، ولكي يتهرب من ضرائب عدم التصريح بالعاملين، لن يعترف بالحادث الحقيقي وسيمر كما مرت العديد من الحوادث التي أدى بعضها إلى استشهاد العمال بينما سجلت المحاضر أن الشهيد مات من جراء حادث سير أو سقوط...

وكم من عائلات شهداء لقمة العيش ببوظهر اليوم يحصلون على تعويض 200 درهم شهريا أو لا يحصلون على شيء وهم الذين فقدوا آباءهم في مناجم استخرجت منها أطنان مطننة من الزنك والرصاص، بينما الدولة لا تلتفت لهذه المنطقة سوى بالمراسيم والقوانين التي تفتح الاستثمار بمصراعيه على الشركات والمقاولات الخاصة دون أي اهتمام بفئة العمال والعاملات الذين يقضون حياتهم كاملة بمناجم الموت حتى يخرجون منها جثتا مشتتة أو على كراس متحركة.

استقرارنا واستقرارهم

حسن جعفري

يعرف المغرب احتجاجات و نضالا ت مستمرة في كل القطاعات والمجالات وكل المناطق نتيجة الاستبداد السياسي والاستغلال البشع الذي يتعرض له العمال وعموم **الكادحين/ات و نتيجة الإقصاء والتهميش الذي تعرفه عدة مناطق من هذا البلد الجريح**

فالطبقات السائدة بحكم طبيعيتها الريعية وتبعيتهما للدوائر الإمبريالية، لا تريد، وليست مستعدة، لاقتسام لا الثروة ولا السلطة، بل تتمادى في عنجهيتها وتسلطها ولا تتوان في طرد العاملات والعمال المطالبين بأبسط الحقوق المشروعة، كاحترام قانون الشغل رغم علته، بل و بدعم من الدولة خادمة مصالحها لا تتردد في طبخ ملفات والجز بالمناضلات و المناضلين في غياهب السجون موظفة جهاز القضاء الغير المستقل/ غير النزيه لحسم الصراعات لصالحه ا ولمزيد من التحكم والاستغلال، تعمل الطبقات السائدة على توظيف مجلسي البرلمان المخزنيين لتمرير قوانين رجعية، تهدف إلى خنق الحريات كما هو الشأن بالنسبة لمشروع قانون 20 - 22 المشئوم الذي تصدت له الجماهير الكادحة وكذلك قانون تمليك الأراضي السلالية الذي يهدف إلى تجريد ذوي الحقوق من أراضيهم من خلال شروط تعجيزية لتمليكها لهم وبالتالي تسهيل نزعها منهم وتفويتها و تمليكها من طرف الإقطاعيين الجدد والرأسمال الأجنبي، كما يعمل البرلمان ألمخزني على الزيادة من امتيازات الطبقات السائدة، كالإعفات الضريبية وغيرها في تحد سافر لمشاعر عموم الكادحة، غير أن هذا الجبروت وهذه السياسات اللاشعبية واجهتها ولا زالت القوى التقدمية و المانعة، إلا أن انه كلما احتد الصراع و اقتربت القوى المكافحة من تحقيق انتصارات كما كان في حركة 20 فبراير، يخرج علينا خدام المخزن الأوفياء بأسطوانة الاستقرار.

فهل نريد أن نكون مثل سوريا أو ليبيا أو... فالمغرب ينعم ب"الاستقرار" و "الأمن" فما هو يا ترى استقرارهم ؟ إن الاستقرار بالنسبة للنظام ألمخزني والطبقات الملتفة حوله تعني استقراره وبمعنى عدم إزعاجهم، تركهم يعيشون في بذخ لا حصر له، يستغلون الطبقة العاملة وعموم الكادحين دون أية محاسبة وفي تحد سالف للقوانين القائمة رغم طابعها الرجعي والمتخلف، نهب المال العام عبر الرشوة والمحسوبية والامتيازات الريعية، عدم إعارة الاهتمام لدافعي الضرائب غير العادلة أصلا، ترك الشركات متعددة الاستيطان تمتص دماء كادحات وكادحي البلد بدون حدود تحت مبرر تشجيع الاستثمار، هذه الشركات في إطار لعبة امبريالية معروفة تعمل على حماية النظام القائم والطبقات الملتفة حوله ضدا على حق الشعب المغربي في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إطار تبادل المصالح ، أن الاستقرار لدى النظام هو إبقاء الوضع على حاله مع بعض التغييرات الشكلية التي لا تمس جوهره الاستبدادي مستغلا بذلك كل آليات الدولة من جيش ومختل ف قوى الأمن وتوظيف فالقضاء غير المستقل والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب لتصفية كل من يطمح إلى تغيير الوضع القائم، فحت ى طبيعة لا تستقر على حالها.

فكيف لنا أن نقبل بالاستقرار بالمنظور ألمخزني ؟

فما هو استقرارنا إذن ؟ إن استقرارنا كجماهير كادحة يتمثل في :

• حقنا في تقرير مصير ا السياسي والاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

. أن ننعم بالحرية دون أي قيود عدا المس بكرامة الإنسان المتأصلة في حقنا في العيش الكريم من خلال حق توفر الجميع على سكن لائق والحصول على تطبيب وتعليم مجانيين وجيدين و الحق في الترفيه ..

- حقنا في المساواة ت جميعا في الحقوق والواجبات و إلغاء كل الامتيازات .

- حقنا في محاكمة كل من تسول له نفسه المس بكرامة المواطنات والمواطنين وإلغاء كل القوانين الرجعية واستبدالها بقوانين تقدمية، تحمي المواطن من الاستبداد والاستغلال أيا كان شكله.

• المساواة الفعلية بين الجنسين وبين اللغتين الامازيغية والعربية وبين مختلف المناطق.

• جعل الأمن في خدمة المواطن و البلد وليس في خدمة الاستبداد و الأشخاص ذوي النفوذ.

• جعل مهمة الجيش تنحصر في الدفاع عن الوطن.

• حق الأجيال المقبلة في بيئة سليمة

• التخلص من وصاية المؤسسات الدولية وجعل المواطن)ة(المغربيين في صلب السياسات العمومية.

خاتمة : ما دام النظام القائم غير مستعد للاستجابة هكذا على مطالب بسيطة وعادلة، فلن يكون لا استقرار و لا هدنة، "لا هدنة والمواطن في المحنة" ، هذا هو شعارنا حتى تحقيق التغيير المنشود في أفق بناء المجتمع الاشتراكي.

السياسات المخزنية وجائحة كورونا

حسن جعفري

تمكنت الجماهير الشعبية من تكسير جدار الخوف مع حركة 20 فبراير المجيدة وقد حاول المخزن الالتفاف على المطالب الشعبية واسترجاع هيبته من خلال دستور 2011 الممنوح وتعيين رئيس الحكومة من الحزب الحاصل على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية وغيرها من المبادرات، إلا أن طبيعته الاستبدادية وسياساته اللاشعبية دفعت الجماهير الكادحة في مختلف مناطق المغرب ومختلف المجالات إلى تصعيد احتجاجاتها كما حصل مع الطلبة الأطباء والأساتذة وساكنة الريف وجرادة وغيرها من المناطق والمجالات.هكذا احتد الصراع بين الطبقات السائدة وعموم الطبقات الشعبية ولم يجد المخزن من جواب على أزمته البنيوية سوى إعطاء الضوء الأخضر لقوى الأمن لقمع أي حركة احتجاجية وتوظيف القضاء لاستصدار أحكام قاسية ضد مناضلات ومناضلي الحراكات الشعبية والصحفيين

الذين خرجوا عن توجيهات المخزن. لقد تمكن المخزن من الحد من المد النضالي الشعبي مؤقتا بسبب تشتت القوى الحية والتقدمية وعدم توحيد صفوفها،لكن النضالات بقيت متقدة وجاءت جائحة كورونا كهبة للمخزن ليعيد ترتيب أوراقه،فعمل على استغلال هذا الظرف لتمرير مخططاته الطبقية والإجهاز على ما تبقى من حقوق الكادحات والكادحين. حاول البروز في صورة النظام الغيور على صحة مواطنيه من خلال إغلاقه للحدود البرية والبحرية والجوية وإحداث صندوق خاص لمواجهة أثار كورونا، وبعد ذلك اصدر قانون الحجر الصحي، مستغلا الخوف الذي خلقه الإعلام عن هذه الجائحة في إطار مشروع امبريالي جديد.هكذا بعد أن تم تنويم الطبقة العاملة بتواطؤ القيادات البيروقراطية، ثم أصحاب الرميد والعاملات والعاملين بالقطاع غير المهيكل بالفتات الذي خصص لهم/هن، بدءا الحوار مع نقابة الباطرونا التي هيأت ملفا متكاملا للاستحواذ على مخصصات على الصندوق ، إضافة إلى تمرير قوانين تراجعية في مجال الشغل من قبيل إمكانية التقليص من عدد العمال دون تعويضات أو عدم الاستجابة للمفاتهم/هن المطلبية المشروعة تحت مبرر الأزمة إضافة إلى إعفاءات ضريبية، غيرها من الإجراءات التي تخدم مصالحها.هذا كله في تحد سافر لمشاعر المساهمات والمساهمين في صندوق كورونا ودون أي رقابة وشفافية في صرف مخصصاته.لقد استغل المخزن جائحة كورونا لتمرير مخططاته الطبقية ولمزيد من خنق الأنفاس،بعد قانون الحجر الصحي حاول إصدار قانون تكميم الأفواه المشؤوم 20.22 الذي تصدت له الجماهير الشعبية وتم تأجيل تقديمه إلى مجلس الوزراء كما اصدر مرسوما يقضي بتأجيل الترقيات والتوظيف خاصة في قطاع التعليم وغيرها من القوانين الرجعية، في مقابل ذلك تم إعطاء منح مهمة لأجهزة الأمن وهي إشارة واضحة أن المخزن ماض في سياساته البوليسية .لاستكمال مشروعه الاستبدادي واللاشعبي استدعت الحكومة كافة الأحزاب غير الممثلة في البرلمان للتشاور حول ما بعد كورونا، ماعدا النهج الديمقراطي العصي على التدجين. كما طلبت من النقابات الشغلية تقديم مقترحاتها، بمعنى الاستعداد لمزيد من التنازلات لصالح الباطرونا والرأسمال، هذا كله لخلق نوع من إجماع وطني جديد، ولاستكمال المسلسل ألمخزني يتم التضييق على الأقلام الحرة،أمثال منجيب الطيب والصحفي سليمان الريسوني وكل الأصوات الحرة الرافضة للاستبداد . ولجمع كل السلط تحت إمرته أصدرت الحكومة مرسوما يقر بتعويضات خيالية لما يسمى المجلس الأعلى للصحافة وبأثر رجعي من أموال دافعي الضرائب. إن المخزن ماض في سياساته اللاشعبية واللاديمقراطية، والجماهير الكادحة لن تبقى مكتوفة الأيدي للدفاع عن حقوقها وكرامتها، فهل ستكون القوى الحية والديمقراطية في مستوى التحديات، فالصراع الطبقي القائم يتطلب جبهة ميدانية واسعة، فعل من مستجيب ؟

التكوين المهني يوفر قوة عمل متخصصة ورخيصة للرأسماليين

في إطار البحث الدائم عن تخفيض كلفة الإنتاج من طرف الرأسماليين، تقوم الدول الساهرة على مصالح هؤلاء، بحرمان ملايين من أبناء و بنات الطبقات الشعبية من متابعة دراساتهم العليا، وذلك بدفعهم إلى ولوج مراكز التكوين المهني، بهدف توفير لأرباب العمل يد عاملة مؤهلة نسبيا تقوم بمهام أطر عليا و مهندسين لكن بأجور هزيلة.

لقد اختارت جريدة النهج الديمقراطي أن تخصص ملف هذا العدد لقطاع التكوين المهني نظرا للأهمية التي يحظى بها في اختيارات الدولة لإرضاء مطامح الباطرونا المفترسة.

التكوين المهني:تاريخ، أهداف، و الواقع الراهن

زهرة أزلاف

يعتبر التكوين المهني احد قطاعات التعليم التي تلعب دورا رئيسيا في توفير اليد العاملة المختصة والمكونة علميا ومهنيا في مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك ركيزة أساسية من الركائز المعتمدة في تأطير وتكوين جيل من الكوادر والكفاءات المهنية القادرة على مسايرة تطور الاقتصاد العالمي، فالتكوين المهني مرتبط بسوق الشغل ليس وطنيا فقط بل دوليا أيضا.

إن الدولة تعمل على إنشاء مؤسسات التكوين المهني بشكل متزايد سنة بعد سنة، وتوفر العديد من تخصصات التكوين الجديدة، وذلك لما عرفه المغرب من تحولات اقتصادية، تتجلى في عقد اتفاقيات شراكة مع دول أوروبية وأسيوية للاستثمار في مجال الصناعة، خصوصا مجال صناعة السيارات وصناعة معدات الطيران، وكذلك في مجال الطاقة الشمسية ... ويعمل المخطط على توفير اليد العاملة والكفاءات المهنية التي ستلبي حاجيات طلب سوق الشغل.

كما يعد التكوين المستمر عاملا أساسيا لتلبية حاجات المقاولات من الكفاءات ، ومواكبتها في سياق عولمة الاقتصاد وانفتاح الحدود، وتمكينها من اعتماد نهج تنمية المؤهلات تبعا للتطورات التكنولوجية، وأنماط الإنتاج والتنظيم الجدادة. كما يعد عنصرا مسهما في ضمان تنافسية النسيج الإنتاجي، وبالتالي تيسير المحافظة على مناصب الشغل وفتح آفاق مهنية أخرى، مما يفضي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمتعلمين.

• تنظيم مؤسسات التكوين المهني

إن الانتقال التدريجي من "التعاضديات" الحرفية (les corporations des métiers) إلى الشركات الصناعية (les sociétés industrielles) قد مكن من تأسيس مدارس التكوين المهني في المحاسبة التجارية وتطويرها لتصبح مؤسسات للتكوين المهني.

مؤسسات التكوين المهني هي مؤسسات تعليمية في ميدان التكوين المهني، وتسمى إما معاهد أو مراكز وهي مفتوحة في وجه الشباب لتعلم مهنة معينة.

ينظم التكوين المهني في المغرب في أربعة أسلاك:

سلك التقني المتخصص

سلك التقني

سلك التأهيل

سلك التخصص

• العلاقة بين التعليم العام و التكوين المهني :

لقد ورد في الميثاق الوطني للتربية و التكوين (الدعامة الثالثة)، أن يجب السعي إلى تلاؤم اكبر بين النظام التربوي والمحيط الاقتصادي، بربط التكوين بالواقع وتشجيع المقاولة، أي الانتقال بين التكوين المهني و الجامعة والمدرسة العمومية ، بيد أن الملاحظ هو غياب التنسيق . فهناك وزارة مكلفة بالتكوين المهني تشرف على القطاع مع وجود إدارة عامة للتكوين المهني وإنعاش الشغل ،مستقلة في قراراتها إلى حد كبير.

بيد أن الملاحظ هو غياب التنسيق فهناك وزارة مكلفة بالتكوين المهني تشرف على القطاع مع وجود إدارة عامة للتكوين المهني وإنعاش الشغل،مستقلة في قراراتها إلى حد كبير

كما أكد الميثاق على تشكيل ممرات بين التربية والتكوين والحياة العملية كما يلي :

- في نهاية التعليم الإعدادي يمكن توجيه التلاميذ غير الحاصلين على دبلوم التعليم الإعدادي نحو التكوين المهني، يتوج بشهادة التخصص المهني التي تخول حاملها : الالتحاق بسوق الشغل.

- يمكن أن يوجه التلاميذ الحاصلين على دبلوم التعليم الإعدادي إلى التكوين المهني، يتوج بدبلوم التأهيل المهني الذي يمكن من الالتحاق بالحياة العملية ، أو متابعة التكوين المهني عموما بعد المرور بالحياة العملية عند الاقتضاء. أو العودة إلى الدراسة بمسلك التعليم التقني والمهني.

- يمكن أن يوجه التلاميذ في نهاية التعليم الثانوي إلى التكوين المهني للحصول على دبلوم "تقني"، يمكن الالتحاق بسوق الشغل ، متابعة التكوين التكنولوجي التطبيقي المتخصص.

- يمكن أن يوجه الحاصلين على الباكلوريا إلى الجامعة أو مؤسسات التكوين لاستكمال تكوينهم التقني المتخصص، ويتوج بدبلوم التقني المتخصص، ويمكنهم بالالتحاق بسوق

تتمة في الصفحة 8

تتمة مقال التكوين المهني: تاريخ، أهداف، والواقع الراهن

الشغل كإطار تقني متخصص لمتابعة التكوين المهني العالي.

- تمكن للطلبة بعد الجذع المشترك بالتعليم العالي أن توجهوا إلى المعاهد والمدارس العليا للتكوين المهني والتقني بعد المرور من الحياة العملية عند الاقتضاء.

• الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015 -2030

يعتبر التكوين المهني عنصرا هاما ضمن الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030 التي بلورها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في المغرب سنة 2010.

سبب إدراج التكوين المهني ضمن الرؤيا الإستراتيجية، هو توفير مختصين في مختلف المجالات التقنية والفنية من حاملي الشهادات العلمية والمؤهلات التقنية، وتوفير كفاءات مختصة لمواكبة الأشغال و الورشات الكبرى للتنمية، وملائمة نظام التكوين المهني مع خاصيات وحاجيات سوق الشغل.

وتدعو هذه الرؤية إلى تعزيز موقع التكوين المهني في التعليم المدرسي ، من خلال إحداث مسار للتعليم المهني ينطلق من الإعدادي ، بجانب إحداث مسلك مهني بالثانوي ألتأهيلي ، يتوج بباكلوريا مهنية، يعد للتوجه نحو متابعة الدراسة بالتعليم العالي أو بالتكوينات المهنية المؤهلة.

من أهم المصطلحات الواردة في الرؤية الإستراتيجية 2015 -2030 الخاصة بالتكوين المهني نموذج:

- التدرج المهني : يعتبر التكوين بالتدرج المهني نمطا من التكوين المهني ، و هو منظم بموجب القانون 00 .12، ويرتكز على تكوين تطبيقي يتم بالمقاولة بنسبة 80% على الأقل من مدته الإجمالية، و يتم بنسبة 10% على الأقل، من هاته المدة عبر تكوين تكميلي عام وتكنولوجي منظم بمراكز التدرج المهني.

- التمرس المهني : يعتبر التمرس المهني نمطا من التكوين المهني بالتناوب، احدث بموجب القانون رقم 36.96، و يرمي إلى ربط التكوين بالوسط المهني بحكم انه يتم في فضائين مختلفين ومتكاملين (مؤسسة التكوين-المقاولة)،حيث يتم بنسبة النصف على الأقل من مدته الإجمالية داخل المقاولة، و بنسبة الثلث على الأقل من هذه المدة بمؤسسة التكوين المهني.

- التكوين التاهيلي : يندرج هذا التكوين في إطار تحسين قابلية التشغيل لدى الشباب حاملي الشهادات و الباحثين عن الشغل بشكل عام. وتتراوح مدة التكوين به ما بين 3 و 9 أشهر، تتخللها تداريب داخل المقاولة.

• الاكراهات التي يواجهها التكوين المهني في المغرب :

لا تزال منظومة التكوين المهني في المغرب تعاني من محدودية طاقة الاستقبال التي لا تستجيب للطلب المتزايد عليها، و عجز في الاستجابة لحاجات النسيج الاقتصادي، محدودية مساهمة الفاعلين الاقتصاديين في تطوير أنماط التكوين المرتبطة بالوسط المهني، و ضعف الجسور والممرات مع التعليم المدرسي. الأمر الذي يسعى الجميع اليوم إلى استدراكه بربط التكوين المهني بالتعليم المدرسي ، مما يستدعي نفس المجهود إزاء التعليم العالي.

فتطوير قطاع التكوين المهني يحتاج إلى تبني إستراتيجية شمولية تقوم على أربعة محاور رئيسية تشمل الإدماج المهني، و التربية والتكوين، و إشراك المقاولة في بلورة أي تصور لإصلاح منظومة التكوين المهني، مع إيجاد روابط تنظيمية بين قطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني.

الإصلاح يرتكز بالأساس على إدماج الجميع في التكوين المهني من خلال تمكين الشباب باختلاف مستوياتهم التعليمية وفئاتهم العمرية وفي مختلف المناطق من الاستفادة من الفرص التي يتيحها التكوين المهني في أفق تيسير ولوجهم لسوق الشغل.

إن تحسين جودة التكوين يمكن أن تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني عبر إنجاح الاندماج القائم حاليا بين التربية الوطنية والتكوين المهني بجعل التكوين المهني مسلكا من مسالك التعليم العمومي ابتداء من المستوى الابتدائي و فتح آفاق استكمال التكوين أمام الخريجين ، حتى يصبح مفتاحا لتحقيق النجاح المهني والارتقاء الاجتماعي ، وكسر الصورة النمطية التي جعلت منه طيلة سنين رديفا للفشل الدراسي.

• الاستراتيجية الجديدة: خوصصة التكوين المهني :

الخطة الجديدة التي تبنتها الدولة وهي إعادة هيكلة القطاع للتكوين المهني، بتأسيس 12 مدينة لهذا الغرض، تدبرها شركات مجهولة الاسم، ثلاثية الأعضاء، تشمل المهنيين والدولة و الجهة، بإعداد الدراسات التقنية في غضون بداية يناير 2020، وتشييد أربع مؤسسات في كل دخول مهني.

هناك التوجه لخوصصة التكوين المهني في إطار خطة مدن للتكوين، فذلك مقدمة لخوصصة التربية والتعليم، إنها مقدمة لجعل التربية والتكوين بيد القطاع الخاص.

متتبعون اعتبروا أن خوصصة قطاع التكوين المهني بات أمراً مؤكداً بعد أن تم إسناد تسيير مدن التكوين لشركات مستقلة تضم مجالسها ممثلين للمهنيين في مختلف القطاعات وممثلين عن الوزارة وممثلي الجهات المعنية. كما كانت الحكومة قد أعلنت ع ذلك سنة 2018 ، عن عزمها بإحداث معاهد للتكوين المهني ذات تدبير مفوض بشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

ويجب الإشارة أن مؤسسات التكوين المهني العمومية استقبلت سنة (2018) 587 ألف متدرب (ة) بالإضافة لمؤسسات التكوين المهني الخاصة وعدد من الجمعيات والمقاولات.

كما انه تم الشروع في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 كجزء لا يتجزأ من "الرؤية الإستراتيجية لإصلاح منظومة التربية و التكوين 2015 – 2030" وذلك بهدف إقامة نظام مندمج للتكوين المهني. وأن الحكومة تأمل في برنامجها الحكومي إنشاء 123 مؤسسة للتكوين المهني في أفق 2021 بهدف الرفع من عدد المتدربين والمستفيدين و تزويد سوق الشغل بمليون و 700 ألف متخرج(ة).

يشار كذلك أن معطيات رسمية أكدت هيمنة القطاع الخاص على القطاع العمومي بما يتجاوز الضعف؛ إذ بلغ عدد مؤسسات التكوين المهني، خلال الموسم التكويني (2017-2018)، 673 مؤسسة تكوينية بالقطاع العمومي، مقابل 1271 مؤسسة تابعة لقطاع التكوين المهني الخاص.

و بلغ عدد المتدربين في هذه المراكز ما مجموعه 425 ألفا و979 متدربا، من بينهم 239 ألفا بمؤسسات التكوين المهني العمومي، و76 ألفا و421 متدربة ومتدربا بقطاع التكوين المهني الخاص، إضافة إلى حوالي 11 ألفا و319 بمراكز التكوين داخل المقاولات وجمعيات المجتمع المدني.

التكوين المهني بالمغرب، أي آفاق ؟

محمد نايت ارجدال

لا يمكن فهم توجه الدولة لتشجيع التكوين المهني وحث التلاميذ والطلبة لولوجه إلا في إطار السياق العام الذي أفرزه وأخص بالذكر برنامج التقويم الهيكلي الذي اعتمدته الدولة كتوصية ناجعة من صندوق النقد الدولي في إطار شروط منح القرض، أقترح البرنامج إجراءات لخوصصة التعليم وتشجيع مؤسسات التكوين المهني وإحداث الأكاديميات التي منحت مؤخرا صلاحية التوظيف كما يعرفه الجميع ويعلم عن معاناة أطره بالإضافة إلى مجموعة من القرارات والقوانين لا يتسع المكان هنا للخوض فيها (حجب نصف المنحة للتلميذ المكرر، تمكين الاستفادة من المنحة الخارجية لجميع التلاميذ ....، وأما ازدهار مؤسسات التكوين المهني الخاص منها و العام فتأتي كمبادرة من الدولة لتوفير اليد العاملة المؤهلة للرأسمال الأجنبي الذي فتح البرنامج الأبواب أمامه للاستثمار ولشراء الشركات و المقاولات التي امتلكتها الدولة.

فمنذ السبعينات أقرت الحكومة أنداك ما سمي بالمخطط الخماسي مابين سنوات 1973 و 1977 كانت أهدافه زيادة نسب المتمدرسين ومغربة الأطر ومنع الطلاب من استكمال دراستهم الجامعية إلا فئات قليلة ، واستمر الوضع على حاله إلى غاية سنة 1985 حين أقر البنك الدولي، كشرط لقبول منح الدين، إجراءات تقشفية من الإنفاق على التعليم، تشجيع التعليم الخصوصي وتوجيه التلاميذ نحو برنامج التكوين المهني.

ومع تولي الملك الجديد أقرت الدولة " إصلاحا " شموليا هم جميع مستويات التمدرس، لكن 9 سنوات كانت كافية بإقرار السلطات بعدم نجاعته و فشله رغم ضخ الملايير من الدراهيم في صندوقه.

يحاول الخطاب الرسمي التشديد على دور التكوين المهني والعمل اليدوي كبديل للطلبة وكفرصة للولوج لسوق الشغل و ما توفره لهم من " دخل و عيش كريم ". هذا النقاش يجعلنا نفتح هذا الملف (التكوين المهني) والخوض في ثناياه و البحث في أعطابه و كذلك في صعوبة وصول خريجيه إلى مناصب توازي مؤهلاتهم.

و ينقسم التكوين المهني في المغرب إلى ثلاث أنواع :

الأول : يشرف عليه مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

الثاني : فهو التكوين المهني الذي تشرف عليه وزارة التربية الوطنية.

والثالث : فيتمثل في المسالك المهنية في الإجازة و الماستر في قطاع التعليم العالي.

وتشير أرقام وزارة التربية الوطنية أن قلة قليلة من الطلبة من يتوجهون إلى هذا المسلك في حين أن الأغلبية (بسبب قلة الحيلة و عدم التفوق الدراسي) العظمى من حاملي الباكالوريا يتوجهون للتعليم العالي.

و رغم هذا الكم الهائل من الشعب التي يوفرها التكوين المهني إلا أن جلها لا تعطي حظوظا كبيرة للمتمدرسين لولوج سوق الشغل باستثناء بعض الشعب مثل الإلكتروميكانيك، البناء و الأشغال العمومية و التي تخص (مستويات الثقني و الثقني المتخصص، أما شعب للتأهيل (المستوى التاسعة إعدادي) فأغلبية خرجيها يعتمدون التشغيل الذاتي أو الاشتغال في ورشات صغيرة (النجارة، الميكانيك ، الخياطة.....) و هي مهن ذات أجور هزيلة و بشكل عام فهم يواجهون عدة مشاكل أبرزها :

- الاستغلال لفترة طويلة في المقاولات كمتدرب بدون أجر، كما أن الذين يحالفهم الحظ و يظفرون بشغل لا يصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتبقى ANAPEC تستغلهم في عقود عمل مؤقتة للتهرب من الاشتراكات.

- نمط التكوين ضعيف بسبب عدم ترك المتدربين يتمرنون في شركات، و هذا ما ينتج مكون عاجز و ليس لديه خبرة أو تكوين كامل.

- خلق اكتفاء ذاتي وطني من اليد العاملة الرخيصة (البروليتاريا الجديدة) التي تكون رهن إشارة الباطرونا ومنظري الاستراتيجيات وواضعي السياسات العمومية (الأبناك الدولية....) التي تقوم بتوجيه بوصلة الدولة في السياسات التعليمية.

ارتبط التكوين المهني بشكل عام بفئة من التلاميذ والطلبة الفاشلين دراسيا، حيث أضحى آخر ما يفكر فيه الطلبة و آخر ملاذ لهم بعد أن سدت في وجوههم كل الأبواب الجامعية بفعل التكرار و الرسوب في الباكالوريا أو سواها.

والمسار التكويني المهني الحالي لا يمكن من اختراق عوالم التكوين إلا في حدود محتشمة تخرج جيشا من اليد العاملة البسيطة بدون أفق علمي أو معرفي و في حدود ما يرغب فيه المستعمر لمواصلة رهن الاقتصاد الوطني إلى أجنداته.

اعتقد أنه لتحقيق هذه القفزة النوعية وجعل الشباب في صلب النموذج التنموي الوطني المنشود لابد من إعادة النظر في آفاق التكوين المهني الذي أصبح ضرورة ملحة، ليس فقط من أجل توفير فرص الشغل، و إنما أيضا لتأهيل المغرب لرفع تحديات التنافسية الاقتصادية ومواكبة التطورات العالمية، وهذا كله لن يتأتى إلا بفتح مسارات جديدة ما بعد الإجازات المهنية و فتح شعب جديدة في تدبير المقاولات.

لن يقوم شأن للتعليم (التكوين المهني) في ظل سرقة الميزانيات والهوس بالأرقام التي ترضي الدائنين وتوصيات صقور صندوق النقد الدولي التي لا تعرف سوى تخلي الدولة عن مسؤولياتها وبيعها للمفترسين الذين يتحينون سقوط الشعوب و الأمم

كما أنه لابد من توفير مناخ استثمار تنافسي سليم يمكن أصحاب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة من خرجي هذا التكوين من ولوج حلبة المنافسة و الابتكار في جو يسوده الوضوح وتكافؤ الفرص بين كل المساهمين، وهذا لن يكون متاحا إلا بإرادة سياسية قوية وحازمة تقطع مع المظاهر السلبية والتبعية التي تسود وجه التنافسية وعلى رأسها آفة الاحتكار المكونة من قلة من المستثمرين التي تقطع الطريق على المقاولات والشركات الصغيرة وتضع أمامها مجموعة من الحواجز، مما يفوت آلاف مناصب الشغل ويشرد آلاف العائلات.

لتجاوز كل هذه العراقيل و الحواجز يقف أمامنا تحديان :

الأول : النهوض بالمدرسة العمومية لتلعب دورها في تكوين كفاءات مهنية من العيار الثقيل تساهم في تأهيل المغرب عبر مواكبة التطورات العالمية الشئ الذي لا تتيحه برامج التكوين الحالية التي تكتفي بتخريج جيش من محدودي الكفاءات المهنية.

الثاني : تحدي توفير مناخ للتنافسية وتشجيع الكفاءات الشابة الطموحة المبتكرة لولوج عالم الاستثمار والمنافسة الاقتصادية في كل القطاعات الصناعية بدون استثناء، و محاربة كل مظاهر الاحتكار، الفرملة، الإعاقة والزبونية (باك صاحبي)، التي تعيق انطلاق المشاريع الاستثمارية الناشئة و تجعل الاستفاذة من مزايا السوق المحتكرة على عوائل، شركات ومؤسسات متنفذة تضع سياجا منيعا أمام كل داخل.

لبلوغ مرامي و أهداف التكوين المهني لابد من التالي :

- إصلاح حقيقي وجذري للتكوين المهني وجعله خيار رئيسي لحاملي الباكالوريا.
- إحداث شعب مهنية جديدة تراعي تطور سوق الشغل.
- تحسين البنيات التحتية للمعاهد وتوفير الظروف الملائمة للتكوين النظري والتطبيقي.
- تأهيل القطاع الخاص عبر دعم المقاولات و تشجيعها لإدماج الخريجين بشروط عادلة و أجر محترم.
- تفعيل دور مفتش الشغل ومواكبة لصيقة لكل المتخرجين.
- ديمقراطية تقوم على إنصاف المرأة، المعدم، ذا الاحتياجات الخاصة والجميع دون استثناء من حقوقهم الإنسانية الأساسية من تعليم جيد، تطبيب جيد، إعلام جاد و إنصاف إقتصادي، سياسي و ثقافي للجميع.

لن يقوم شأن للتعليم (التكوين المهني) في ظل سرقة الميزانيات والهوس بالأرقام التي ترضي الدائنين وتوصيات صقور صندوق النقد الدولي التي لا تعرف سوى تخلي الدولة عن مسؤولياتها و بيعها للمفترسين الذين يتحينون سقوط الشعوب و الأمم تحت ضرباتها و تحت ضغط الأزمات لينقضوا على الأوطان سلبا، قهرا و استبدادا.

السياحة المغربية بين المؤهلات الواعدة ومعيقات الإقلاع

سعيد اوحماد

تزداد أهمية السياحة في اقتصاد المغرب تبعا لما تدره من عملة صعبة على الخزينة، نسبة مساهمتها في تشغيل اليد العاملة، درجة ترويجها للمنتوجات المحلية المختلفة، مدى تطوير البنيات التحتية ناهيك على درجة انفتاح البلاد على شعوب وثقافات أخرى ...، فتبعا لإحصائيات سنة 2017 فقد ساهم هذا القطاع بحوالي 6,6% من الناتج الداخلي الخام وبمداخيل قدرت بنحو 69,7 مليار درهم (حوالي 7 مليار دولار) وكذا في تشغيل 5% من مجموع اليد العاملة في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال استقبال 11,4 مليون سائح.

ولفهم واقع السياحة بالمغرب وبالخصوص تبيان الفرص الممكن بواسطتها الرقي بهذا القطاع ليتبوأ رتب أفضل بكثير من تموقعه الحالي في الرتبة 38 عالميا، يكفي مقارنته بأهمية السياحة بفرنسا وإسبانيا الجارتين واللتان تستقبلان سنويا ما يناهز على التوالي 80 مليون و70 مليون سائح. فعلى أي أسس يعتمد تقدم السياحة بهذين البلدين ومن ثمة ما هي العوائق التي تقف دون تمكن المغرب من تحقيق أهدافه ومخططاته المعلنة وآخرها رؤية 2020 التي تراهن على بلوغ 20 مليون سائح و جني 18 مليار دولار وتوفير 130 ألف فرصة عمل إضافية ؟

لفهم الأسس التي تنبني عليها السياحة المغربية لا بد من بسط مختلف الجوانب الايجابية المشجعة والمؤهلة وبالمقابل تسطير ما يدخل في باب المشاكل والإكراهات التي على الدولة أن توليها الاهتمام البالغ لكي تستطيع تحقيق برامجها ومخططاتها المسطرة.

بلد يزخر بتنوع المؤهلات

العوامل الطبيعية: يتوفر المغرب على مؤهلات طبيعية جد مشجعة للنشاط السياحي من امتداد السواحل على طول 3500 كلم، تنوع هائل في التضاريس والمناخ بحيث أن جولة واحدة من شمال البلاد إلى جنوبها ستعفي السائح من زيارة عدة دول للبحث عن الشواطئ، السهول والهضاب، الجبال الشاهقة، الواحات، التلال الرملية، الأنهار والعيون مع كل ما يميز بينها من خصوصيات مناخية كالثلوج، الصحاري وكذا تنوع الغطاء النباتي والثروة الحيوانية...

العوامل الاقتصادية: ترصد للقطاع السياحي أغلفة ضخمة سواء من الميزانية العامة أو من خلال البرامج الجهوية أو المحلية ناهيك عن الاستمارات الخاصة سواء من المنعشين المحليين أو من لدن المستثمرين الأجانب وعلى رأسهم الشركات العالمية العملاقة. كما تستفيد السياحة بالمغرب من ضخامة الاستثمارات الموجهة للبنى التحتية من موانئ، مطارات، طرق، سكك حديدية ووسائل الاتصال المتنوعة. ولا أدل على الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع في اقتصاد البلاد من إخضاع ميداني النقل والصناعة التقليدية لوزارة السياحة وذلك حتى يشكلان رافعة للنهوض به على أحسن وجه. وبناء على كل هذا نجزم بأن المغرب لا تنقصه لا الإمكانيات المالية، ولا مراكز الاستقبال من منتجعات، فنادق، مخيمات ولا حتى مختلف المستلزمات التي تتطلبها إقامة السياح على اختلاف مستوياتهم المادية أو شرائحهم الاجتماعية.

العوامل الثقافية والحضارية: يزخر المغرب بتنوع ثقافته المنبثقة من تجدر حضارته في عمق التاريخ مما ولد شعبا متنوع اللغات، اللهجات، الأديان، العادات وأساليب العيش والتفكير الشيء الذي طبع كل منطقة بخصوصيات مميزة تجعل كل زائر أو سائح يتمتع بغنى التراث الحضاري وتنوعه من مآثر عمرانية تاريخية، نمط عيش خاص بكل مجموعة بشرية حيث تنوع الطبخ بين المناطق وكذا الأهازيج الشعبية، والألبسة والعادات والتقاليد، وقبل هذا وذاك كرم الضيافة وحسن الاستقبال ...

ومن هنا يمكن الخروج بخلاصة أن المغرب لا ينقصه شيء من المقومات الضرورية للنهوض بقطاع السياحة وبالتالي سنجد أنفسنا مضطرين للبحث عن أسباب استمرار تعثر السياحة المغربية بل وعجزها عن اللحاق بمثيلتيها بكل من الجارتين اسبانيا وفرنسا. وفي هذا الإطار، ولفهم المشاكل والمعيقات التي تقف أمام تقدم السياحة ببلادنا سنضطر للغوص من جديد في كل الميادين السابقة الذكر لإظهار العوامل السلبية التي تعتريها والتي نجزم مسبقا أننا نعاني منها نحن بأنفسنا كسياح محليين.

سياحة تعاني من معيقات :

على مستوى العوامل الطبيعية : يقر الجميع بأن السياحة في المغرب بعيدة كل البعد على أن تكون في يوم من الأيام سياحة إيكولوجية صديقة للبيئة، تحافظ على التنوع الطبيعي...ذلك لأن جشع المستثمرين بالقطاع السياحي قد أتى على مجموعة من المجالات البحرية، الجبلية والنهرية سواء بخوصصتها أو بتلويث مياهها واستنزافها مما حرم على أغلبية السياح (مغاربة وأجانب) فرص الاستفادة من مناظرها وخيراتها إلى درجة أن من يشاهدها في الصور والربورتاجات يجزم أنها موجودة في موقع آخر من العالم. ونفس الشيء حصل مع الثروة الغابوية إما باجتثاثها لبناء مركبات سياحية أو باقتلاع أشجارها لنقلها إلى جهات أخرى (نموذج اجتثاث أشجار النخيل من الواحات لتزيين فضاءات سياحية بمناطق لا تمث بالمناخ الصحراوي بصلة مما يجعل مصيرها في غالب الأحيان الضياع). ونفس الشيء بالنسبة للثروة الحيوانية التي تأثرت بشكل كبير بفعل سياحة البذخ الدنيئة وخير مثال على ذلك انتشار سياحة صيد الوحيش من غزال ومختلف الطيور في محميات خصوصية (نموذج انتشار المحميات بالمناطق الجنوبية والشرقية والموجهة إلى استقبال عينة من السياح الخليجيين لممارسة نزواتهم المتنوعة وهواياتهم الخاصة بالقنص والصيد وخاصة بواسطة الصقور وذلك بدون حسيب ولا رقيب).

وعموما فأقل ما يمكن ان يقال عن القطاع السياحي بالمغرب هو أنه سائر في استنزاف الموارد البيئية وتخريبها إلى درجة أنه يصدقعلى المغرب مثل من يراهن بما يملكه وبما هو في حوزته جريا وطمعا في ربح شيء غير مضمون (مقامرة فتكون النتيجة " لا حمار لا سبع فرانك "). فأين نحن إذن من السياحة البديلة، السياحة الايكولوجية الصديقة للإنسان وللبيئة؟

على مستوى التدبير الاقتصادي : لما كانت التنمية السياحية إحدى أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ولما كان الاستثمار السياحي في المغرب يمثل 11% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية ببلادنا، إضافة إلى كل ما سبق ذكره من ضخامة الإمكانيات المالية المرصودة، فما السر إذن في عجز بلادنا في تسريع وتيرة تطور هذا القطاع قصد تحقيق البرامج المسطرة على الأقل؟ فإذا كان الأمر إذن لا يرتبط بضعف الإمكانيات المادية والمالية، فعلينا البحث في جوانب أخرى لعلنا نضع الأصبع على مكامن الخلل ومن ثمة تحديد المسؤوليات.

(لماذا رؤية 2020 التي سطرت منذ 2010 هدف بلوغ 20 مليون سائح بحلول عام 2020 لم تتمكن من استقبال سوى أقل من 11،5 مليون سائح سنة 2017 ؟).

إن قطاع السياحة ببلادنا مرتبط أشد الارتباط بازدواجية التدبير حيث تتداخل فيه أحدث الطرق الحديثة في مجال التسيير المقتبسة من أرقى التجارب الرائدة في العالم سواء في مجال البناء، التجهيز، الخدمات، الترويج ... بأساليب تدبير قروسطية بائدة أقل ما يميزها انعدام الحكامة بالمرة وعلى جميع المستويات والنتيجة هي سيادة العشوائية والمزاجية وبالتالي تبقى القيمة المضافة لهذا القطاع على الاقتصاد الوطني وخاصة على المجال المالي والتشغيل دون التطلعات. ولتوضيح ذلك تكفي الإشارة إلى مجموعة من الممارسات التي تطبع الميدان السياحي ببلادنا :

- تشكل الإعفاءات الضريبية التي تدخل في باب تشجيع المستثمرين وكذا التغاضي عن تحايل وتهرب البعض الآخر من تفعيل أجرأة بنود دفاتر التحملات إعاقة كبيرة لهذا القطاع.
- تمكين المستثمرين من أراضي وعقارات الدولة وكذا أراضي الجموع بل وحتى السلالية بأزمنة رمزية وبطرق يطبعها التحايل والتزوير في كثير من الأحيان (مثال قانون الكراء لمدة 99 سنة).
- تهريب الأرباح التي يجنيها أغلب المستثمرين (أجانب ومغاربة) إلى الخارج بدل إعادة استثمارها محليا.

ويكفي أن نتصور ما تخلفه هذه العمليات الثلاث لوحدها من خسائر مالية فادحة لخزينة الدولة.

ومن جانب آخر وارتباطا بالجانب المالي لا تقل أهمية الخسائر التي تتكبدها خزينة الدولة جراء الصفقات التي تبرم مع كبريات الشركات العالمية لتهيئة المركبات السياحية الضخمة والتي غالبا ما يطبعها الغش في البناء والتجهيز (مثال مشروع السعيدية مع شركة إسبانية) ومؤخرا المشروع السياحي بتغزوت بأكادير وقبله مشروع الكولف ببنسليمان الذي تحول إلى تجزئات سكنية، والأمثلة جد كثيرة ...) مما يدل على غياب المراقبة والتتبع إذا لم نقل المحاسبة.

- يمكن الجزم بأن الريع الذي يطبع تدبير دواليب الحياة

تتمة في الصفحة 15

إرهاصات لوضع عالمي لما بعد فترة الحجر الصحي

بوتبغى الحسين

يمر النظام الرأسمالي العالمي اليوم بأزمة صحية من أصعب الأزمات كانت السبب في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عانى من تبعاتها النظام الرأسمالي لأكثر من عقد من الزمن. إنها أزمة صحية غير مسبوقة وضعت اقتصاديات كل الدول على المحك و انعكست تداعياتها على الحياة الاقتصادية و السياسية والاجتماعية بسبب السرعة الفائقة التي ينتشر بها الفيروس، كما كان للعولمة النيوليبرالية التي فتحت الحدود وقلصت

المسافات بين الدول دور فعال فيما وقع بحيث كان للمرض تأثير على مجمل القطاعات الاقتصادية و تحول الوباء إلى جائحة.

يتميز كوفيد19- بقدرة فائقة على الانتشار، بصعوبة التعرف على حاملي الفيروس، بالنسبة العالية للوفيات التي يتسبب فيها عند كبار السن و بانعدام علاج مؤكد له أو لقاح. هذه الصعوبات مجتمعة دفعت بعدد من الدول لفرض حجر صحي و طوارئ نتجت عنها عواقب اقتصادية وخيمة. لقد وضعت الجائحة الدول بين خيارين: ترك الجائحة تنتشر بهدف تطوير وتقوية المناعة الجماعية (développer l'immunité collective). كان هذا توجه إنجلترا قبل أن يتم التراجع عنه تحت سيل من الانتقادات، وهو طريقة للحفاظ على نسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي (PIB) في مقابل المقامرة بحياة الناس.

الخيار الثاني هو الحجر الصحي الذي تبنته جل الدول بهدف جعل عدد المصابين بالفيروس في حدود ما أبقته السياسات النيوليبرالية من إمكانيات لأنظمتها الصحية. ساعد هذا القرار بالطبع على الحفاظ على حياة قسط كبير من البشر لكن استتبعه إغلاق للحدود و للمجال الجوي ما شل النشاط الاقتصادي و شلت معه جهات جغرافية بكاملها. هكذا ترتب عن الجائحة، زيادة على الخسائر في الأرواح، أضرار اقتصادية تحمل العبء الأكبر منها الدول الضعيفة والساكنة الهشة عبر العالم. لقد كانت ثلاثة أشهر كافية، منذ بداية الجائحة، لتتوقف الأنشطة و الحركة الاقتصادية في اغلب قطاعات الإنتاج ما نتج عنه شلل شبه تام و تراجع كبير في الاستهلاك وخلقت بذلك شروط أزمة اقتصادية كبيرة و شاملة.

الحجر الصحي كان وراء تعاقب أحداث كثيرة بوثيرة عالية، فقد عرف جزء كبير من المؤسسات الصناعية تعثرا كبيرا دفع بالبعض منها لتسريح قسط من اليد العاملة بهدف الحد من الخسائر، و البعض الأخر اضطر للإغلاق نهائيا. و بالرغم من أن "العمل عن بعد" سمح بالاستمرار في الشغل ببعض المؤسسات، إلا أن ذلك لم يخفف من انعكاسات الأزمة على القدرة الإنتاجية بشكل عام. فالمؤسسات المنتجة للمواد الاستهلاكية الغير الضرورية و تلك التي حال الحجر الصحي دون إنتاجها، زيادة على توقف سلاسل التمويل الدولية، تسببت في تضرر العديد من القطاعات الاقتصادية و في مقدمتها السياحة والنقل والمطعمة و الصناعة التحويلية و جزء كبير من القطاع التجاري و هي أنشطة توظف قرابة 38 %من اليد العاملة على المستوى العالمي.

إذا كانت تلكم هي آثار الحجر الصحي على قطاع الإنتاج والعرض، فالصدمة كانت أيضا قوية من جهة الطلب والاستهلاك. فالتخوف الناتج عن تفشي البطالة والتسريحات، و الواقع المقلق الذي تسببت فيه ظروف العمل زيادة على انخفاض دخل العائلات التي دخلت في الحجر الصحي و تدهور قدرتها الشرائية، كلها عوامل أدت إلى تقلص الاستهلاك الأسري بشكل لافت. في ظل ظروف الأزمة الصحية هذه و انعكاساتها البالغة على الوضع الاقتصادي العالمي وصعوبة استشراف المستقبل توقفت الشركات عن الاستثمار وأرجأت كل مشاريعها لوقت لاحق. بذلك تكون قد ارتسمت ملامح ركود اقتصادي عالمي. إن توقف العرض والطلب و تأجيل الاستثمارات من طرف الشركات جعل من الأزمة الصحية الحالية أزمة استثنائية وخطيرة في آن واحد يستحيل معها، على المدى القريب، تفادي خسارة قسط كبير من الإنتاج و في حالة عدم تطبيق سياسات ناجعة بتقديم الدعم المطلوب لجهة الاستهلاك سيتفاقم الوضع الاقتصادي أكثر. فمدة الأزمة و انعكاساتها ستحددها المدة التي ستستغرقها الأزمة الصحية والقدرة على استرجاع إمكانيات وعادات الاستهلاك الفردي و العائلي المرتبطة أساسا بسرعة و نجاعة الدعم المقدم من طرف الحكومات لمواطنيها وخاصة للفئات الهشة منها.

حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) فان حجم انعكاسات الأزمة الصحية على الأنشطة الصناعية للدول المتقدمة ستكون على شكل انخفاض قد يصل من 20 إلى 25% وانخفاض في الاستهلاك قد يبلغ 30% كما سيعرف الناتج المحلي الإجمالي بكل دولة انخفاض يقدر ب 2% و سيؤدي الحجري الصحي لثلاثة أشهر لانخفاض سنوي لهذا الناتج سيتراوح ما بين5 إلى 6%. و في تقرير للتوقعات الاقتصادية على المستوى العالمي صرح صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي عرف ضربة موجعة غير مسبوقة منذ الكساد الكبير لسنوات الثلاثين من القرن الماضي. فبالولايات المتحدة الأمريكية كانت مدة 15 يوما في ظل كورنا كافية ليجد قرابة ال10 ملايين من الأمريكيين أنفسهم في العطالة، وفي أوروبا، بنفس الفترة تقريبا، فقد 900000 اسباني عملهم، وبفرنسا لاحظ (l'INSEE) المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية، أن الحجر الصحي لفترة شهر فقط ترتب عنه انخفاض ب 3 نقاط في الناتج المحلي الإجمالي. و يرتقب أن تكون انعكاسات الأزمة الصحية الحالية بدول جنوب أوروبا وخيمة و هي التي لا تزال تعاني من أثار أزمة 2010 التي ترتب عنها ارتفاع في المديونية و ستعمل الأزمة الحالية على تفاقمها. كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع العطالة هذه السنة بدول جنوب أوروبا إلى قرابة 24 % بعد أن كانت في حدود17 % سنة 2019.

هذه الأزمة لن تنجو منها الدول الفقيرة، ذلك لان سوق الشغل بهذه الدول يتشكل بنسبة 40% من قطاع غير مهيكل، هذا القطاع الذي يضم 2 مليارات من البشر عبر العالم، أي من أناس محرومين من أي تغطية صحية تتواجد أغلبيتهم بالدول الفقيرة و يعيشون في ظروف معيشية و سكنية صعبة. لهذا السبب أمكن القول أن كورونا لا يصيب من يعاني من الأمراض المزمنة فقط بل يقتل أيضا من هم في حالة الهشاشة الاقتصادية. و العواقب المؤلمة للازمة الصحية الحالية ستكون هي انتشار المجاعة و الفقر بحيث من المنتظر أن يتضاعف عدد الفقراء خاصة بالبلدان الأسيوية و الإفريقية وستمتد هذه الانعكاسات للطبقات الشعبية بالدول المتقدمة أيضا.

أدت الجائحة إلى اختلالات عميقة في الاقتصاد العالمي أصبح معها التكهن بما ستؤول إليه الأوضاع أمر صعب. فالأزمة تتطور وفق منطق معقد و الخروج منها مرتبط بعدة عوامل منها الاقتصادي و الصحي و السياسي- الاجتماعي. والملاحظ حتى الآن هو أن الحكومات أخذت توزع المال العام على الشركات الكبرى بذريعة حماية الاقتصاد والتضامن الوطني. أما العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين فهم اكبر الخاسرين نظرا لتحيز معظم الحكومات للرأسماليين و لكبريات الشركات. ففي الوقت الذي استمر فيه معدل البطالة و الفقر في الارتفاع، ترتفع فيه أيضا أرباح كبريات المؤسسات الإنتاجية، وأسهمها بالبورصات أصبحت في حالة جيدة بعد أن حولت الحكومات تريليونان الدولارات للابناك المركزية و قدمت لهذه الشركات كل الدعم والعديد من التسهيلات. في نفس الوقت أتاحت الجائحة للحكومات المتجبرة الفرصة لتجميد الحقوق الدستورية و لفرض حالة الطوارئ و تكثيف الرصد و المراقبة على المواطنين. لقد انتهزت حالة الطوارئ لتصعيد التعسف والقهر فترافق"السجن المنزلي" بحملة مسعورة ضد الفقراء كما تم الإجهاز على حقوق العمال و وضعت الشعوب بين اختيار مواجهة الفيروس والغطرسة البوليسية بالشارع أو البقاء بالمنازل فريسة للذعر و الأمراض النفسية و الجوع.

اتخذ الصراع الطبقي في زمن كورونا أبعادا جديدة فتحول لحرب طبقية تحتدم كل يوم أكثر ما يتطلب من المقهورين المزيد من التنظيم و الصمود والقدرة على رفع التحديات التي تطرحها المرحلة. فالجائحة تطرح إشكاليات عدة منها المرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي وبمستقبل الإنسانية والأسس التي بنيت عليها العلاقات فيما بين الدول و المؤسسات و فيما بين الشعوب وكذا نمط الإنتاج وعلاقات الملكية و التي تربط الإنسان بالطبيعة ومسؤولية النظام النيوليبرالي المعولم في كل ما وقع ثابتة وحصيلة سياساته الاقتصادية والاجتماعية فاشلة و منفرة ذلك لان هذا النظام قائم مند قرون على الاستغلال والنهب، على التفاوت الطبقي و تدمير البيئة و إشعال الحروب و تسليع كل الخدمات ما يشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل الإنسانية، و التغاضي عن جرائمه، بسذاجة آو لسوء فهم، هو بالضبط الامتناع عن محاسبة من هندسوا لسياساته ويعملون على تطبيق توجهاته الكارثية.

إننا نتابع اليوم عملية القضاء على جزء كبير من ساكنة العالم، و هو ما كان دوما هدفا لكل الحروب الامبريالية، فالتشريعات الرأسمالية المطبقة الآن هي التي تقرر من سيبقى على قيد الحياة و من عليه أن يغادر، لذلك فمواجهة الأزمة الصحية والنيوليبرالية هي مهمة واحدة، ولابد لكل القوى المناضلة و لكل الطبقات الشعبية عبر العالم و لكل الكادحين و الكادحات من استباق ما سيكون عليه الوضع غدا و الاستعداد لاتخاذ ما يتطلبه حسم الصراع القائم من تنظيم للصفوف والترتيب لمواجهة حازمة.

القطاع النسائي للنهج الديمقراطي ينظم ندوة دولية رقمية تحت عنوان "نساء ضد الامبريالية والاستغلال" الجزء الثاني

حياة بعنو

نظم القطاع النسائي للنهج الديمقراطي ندوة سياسية دولية رقمية تحت عنوان "نساء ضد الامبريالية والاستغلال" يوم الأربعاء 13 ماي2020 بمشاركة مجموعة من المناضلات الماركسيات من جنسيات مختلفة، وذلك في إطار تخليد اليوم العالمي للعمال فاتح ماي 2020، نشر الجزء الأول منها في العدد السابق من جريدة النهج الديمقراطي، وفي هذا العدد ننشر الجزء الأخير.

قبل أن تعطي إشارة انطلاق الجزء الثاني من الندوة، ذكرت الرفيقة المسيرة عتيقة الطعيف بأهمية هذا الجزء المتعلق باستشراف وضعية الكادحات العاملات الزراعيات الصناعيات، والفلاحات ما بعد كورونا، والذي ينتظر فيه من الرفيقات المتدخلات الإجابة عن كيف يمكن استثمار اللحظة التاريخية التي أفرزتها كورونا فيروس لتحقيق أهدافنا ورسم خططنا كقطاعات نسائية لأحزاب سياسية يسارية أوعضوات في لجنها المركزية أو تنظيماتها النسائية الملحقة أو المرتبطة بها.

أعطيت الكلمة في البداية للرفيقة "يانا السمراني"من لبنان لتبدأ مداخلتها بالحديث عن التغييرات العميقة للبنية الاقتصادية اللبنانية، وبيّن تكيف تحول اقتصاد البلاد منذ بداية التسعينات إلى نمط اقتصاد ريعي، تم فيه تقويض المرافق العامة (الصناعة والزراعة) لتتجه الدولة إلى قطاع الخدمات والسياحة، مما راكم العديد من الديون عليها،إضافة إلى مشاكلها الداخلية والاجتماعية (ارتفاع كلفة التعليم / الهجرة...) وانعكاس ذلك من جهة على الطبقة العاملة،ومن جهة ثانية على العمل النقابي وعلى وضعيته العامة. وأكدت الرفيقة أن إعادة النهوض بالحركة النقابية التي سيطرت عليها أحزاب السلطة الحاكمة تعدّمن بين الأولويات التي على الحزب الاهتمام بها. وعودة إلى موضوع النقاش وهو الأزمة الرأسمالية في ظل الجائحة وتضرر النساء منها بسبب إغلاق المصانع وإغلاق الأعمال الاقتصادية، عرجت الرفيقة على مجموعة من الفئات المتضررة من الجائحة من جنسيات أخرى كاللاجئات الفلسطينيات في المخيمات والسوريات واليد العاملة الأجنبية؛ وركزت على ضرورة النضال من أجل قانون أسرة مدني وموحد لكل اللبنانيين واللبنانيات، ثم ختمت مداخلتها بالدعوة إلى إعادة الحياة للعمل النقابي وإعادة تشكيل القاعدة النقابية وخلق تحالف واسع من المهنيين والمهنيات والأحزاب والمنظمات النسائية لتتحول الانتفاضة إلى ثورة حقيقية تحول النظام الطائفي إلى نظام علماني يحترم كل فئات المجتمع اللبناني وتحقق أهداف الثورة .

الرفيقة "ختام سعافين"من فلسطين من جهتها أجابت في البداية عن السؤال حول السبب الذي يجعل النساء تتموقعن ضد الامبريالية،وذكّرت بالأدوار البشعة للرأسمالية في إفقار الشعوب وإلحاق المصائب بها، والتسبب في الحروب والاستعمار ودعم الاحتلال والعسكرة.. ثم قامت بتشخيص وضعية النساء في فلسطين في مواجهة الاحتلال ومواجهة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبعد تثمينها لما جاء في مداخلة الرفيقة الفلسطينية عفاف غطاشة في الجزء الأول من النقاش، ارتأت أن تركّز على قضية استشهاد واعتقال واستهداف الفلسطينيين خصوصا منهم النساء والأطفال ومعاناتهم/ن وعائلاتهم/ن في ظل الحجر الصحي. وارتباطا بموضوع إبراز دور النساء الفلسطينيات العاملات، تطرقت الرفيقة إلى واقع هذا العمل وتراجعه أثناء الجائحة، كما توقفت عند غياب إحصائيات دقيقة حول عدد العاملات اللواتي تدفعهن الحاجة والضرورة إلى العمل بسوق الاحتلال،ولكنهن ينفين عملهن هذا خوفا من الوصم. وموازاة مع ذلك أشارت الرفيقة إلى ضعف العمل النقابي وإفراغه من محتواه وخروجه عن الأهداف التي وجد من أجلها. كما دعت إلى عدم تحييد الصراع الطبقي والربط بين النضالات المطلبية والنضال الاستراتيجي للطبقة العاملة وحلفائها والشعوب المضطهدة. وختمت الرفيقة مداخلتها بضرورة انتظام الطبقة العاملة وبالعمل بالتحالفات والنضال الطويل الأمد من أجل التغيير الثوري ومن أجل مجتمع خال من الفقر يتمتع فيه الجميع بالمساواة والحرية والكرامة والعدالة .

تناولت الكلمة بعد ذلك الرفيقة "عفاف غطاشة"من فلسطين التي تطرقت إلى بعض مظاهر تبعيات كورونا على العمال والعاملات وأجملتها في المزيد من الاستغلال والبطالة والفقر والتعقيدات الاجتماعية الاقتصادية النفسية وانهيارات اقتصادية كثيرة على صعيد الرأسمالية الهشة والمزيد من التوحش الذي قد يتحول إلى حروب تحل بها الرأسمالية مشاكلها. واعتبرت الرفيقة أن الفكر الاشتراكي والنظريات الاشتراكية قد أجابت عن الكثير من التساؤلات والتعقيدات التي تواجه النساء. وأنه على الأحزاب اليسارية أن تنتهز الفرصة للتعبئة أكثر للفكر الاشتراكي وتحويل الصراع إلى صراع طبقي. وبالنسبة للآفاق ناقشت الرفيقة أربعة قضايا اعتبرتها أساسية، أولها موقفها من الحركة النسائية اليسارية ذات الخلفية الاشتراكية اليوم، حيث رأت الرفيقة أن الوقت حان لتقييم تجربة هذه الحركة التي انفصلت نوعا ما عن مكانها الطبيعي أي الحزب. وأن الوقت قد حان لتعيد الأحزاب النظر في مسالة القطاعات وتقييمها. وثانيها المساهمة في بناء حركة يسارية في المنطقة العربية والمغاربية وذلك لن يتأتى إلا بتبني الحزب لقضايا العمال بشكل طبقي. وثالثها التركيز على البناء الفكري السياسي والاجتماعي والثقافي وقدمت مثالا بتجربة المدارس الحزبية بالمنطقة العربية والمغاربية. ورابعها الدعوة إلى الاهتمام بالشباب لأنهم الأساس في بناء المستقبل.

أما الرفيقة "سعاد ابراهمة" من المغرب، فقد اكدت على أن المغرب لن يسلم من تداعيات كورونا وأنه سيخرج من الأزمة بمزيد من الاستغلال للعاملات والعمال عبر الإجهاز على ما تبقى من مكتسبات وحقوق. ومثلت الرفيقة لذلك بتشخيص لوضعية القطاعات الصناعية ولوضعية المقاولات المتضررة من كورونا. وكاستشراف لكيفية الخروج من الأزمة،استندت الرفيقة على مواقف تنظيم النهج الديمقراطي وعلى مواقف قطاعه النسائي كجزء منه والتي راكمها خلال تجربته النضالية للدعوةالى المزيد من الانخراط في العمل النقابي إلى جانب العاملات والفلاحات والتجذر وسط الكادحات منأجل بناء أدوات الدفاع الذاتي. وعلى المستوى الإقليمي والمغاربي والشرق أوسطي،دعت الرفيقة إلى المساهمة في تنظيم حملات ومبادرات تهم النساء وخلق نواة التكوين السياسي، والمساهمة في بناء حركة نسائية إقليمية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الشعوب، وعلى المستوى العالمي الانخراط في بناء أممية ماركسية تحت شعار أممي موحد لكل الكادحات والكادحين وهو الاشتراكية أو الدمار.

انطلقت بعد ذلك الرفيقة "بشرى علي"من كردستان، مباشرة من الحديث عن مرحلة ما بعد كورونا كمرحلة مهمة سواء للرأسمالية أو للشعوب المضطهدة. ثم أثارتموضوع الرؤية الإستراتيجية لقضية المرأة وضرورة فتح نقاش حولها وعدم حصرها في المجال الاجتماعي. كما نبهت إلى وجوب توسيع آفاق التحالفات والجبهات بين المنظمات النسائية وإخراجها من المحلي إلى الإقليمي والعالمي، وأعطت مثالا بالتحالف على مستوى قضية الاعتقال السياسي مثلا، وإعادة النظر في مسألة التشبيك والتفكير في تغيير طرق العمل في هذا المجال. ذكرت الرفيقة مرة أخرى بخصوصية وضع النساء في منطقة كوردستان المحتلة وأوجه النضال الذي عليهن خوضه هناك. كما ذكرت بالتحالف القائم حاليا بين سبع منظمات نسائية تنتمي لعدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي توّج بعقد مؤتمر تأجل تنظيمه بسبب جائحة كورونا ودعت إلى تأسيس تحالفات نسائية إقليمية تعمق العلاقات وتغني التجارب بين نساء المنطقة اليساريات متمنية أن تشهد مرحلة ما بعد كورونا ربيع المرأة على غرار ربيع الشعوب.

آخر متدخلة في هذا الجزء الثاني من الندوة كانت هي الرفيقة "راضية العمدوني" من تونس التي استهلت عرضها بتثمين ما جاء في المداخلات السابقة حول توصيف ظروف النساء وظروف الطبقة العاملة، وكذلك حول مآل الرأسمالية بعد كورونا. وطرحت السؤال حول الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الأحزاب والمنظمات التقدمية في هذه المرحلة وهو الانتقال من التشهير بالرأسمالية إلى الدعاية إلى البديل الاشتراكي. وبيّنت خصائص هذا البديل التي من أهمها التصاق الحزب بالطبقة العاملة. وأثارت بدورها قضية النضال النسائي واعتبرت أنها لا يمكن أن تحسم خارج الصراع الطبقي، وأن الأحزاب الشيوعية ملزمة الآن أكثر من أي وقت مضى بالالتصاق بالطبقة العاملة وقيادة نضالاتها وتسليحها بالنظرية الثورية، والعمل على بعث الأممية من أجل نشر الفكر الاشتراكي والدعاية له. لأن العالم بعد كورونا سيعرف أزمات اجتماعية سينتج عنها بالتأكيد تحركات واحتجاجات ويجب على الحزب الماركسي اللينيني أن يكون قادرا على قيادة هذه التحركات وتوجيهها وتنظيمها لتصبح مصالح الطبقة العاملة قادرة وقابلة للتحقق.

في إطار تخصيص ملف هذا العدد من الجريدة لقطاع التكوين المهني، تستضيف هيأة التحريرالرفيق يسين زهير مشكورا، كمؤطر في القطاع، وهو مناضل نقابي وسياسي(عضو الكتابة المحلية لفرع النهج الديمقراطي بالمحمدية).

1 هل لك من تقديم لموضوع التكوين المهني بالمغرب؟

في مستهل الحديث لابد من بعض الملاحظات حول التمثلات التي تلازم قطاع التكوين المهني والتي هي جزء من أزمته.

الفكرة التي تراود من يهتم ولو عن بعد بالقطاع هي الحكرة المتعددة الأبعاد نظرا لارتباطه بالطبقة العاملة. والحكرة هي واقع وليس ضربا من ضروب التباكي البئيس والتي يمكن تحديدها باختصار.

- أولا في تفشي تمثلات تحقيرية للمسالك المهنية "كلشهات" من قبيل عامل بالصيانة الصحية أو "سكليست" أو حداد وفي أحسن الصور النمطية عامل ميكانيكي، هدا التصور ينم عن فهم اختزالي للتكوين المهني على اعتبار أنه يدوي إن لم نقل بدائي لا "يصلح" إلا للكسلاء والأقل ذكاء وسموا بالنسبة لمعاير منظومة التربية الوطنية.

- اعتبار متابعة مسالك التكوين المهني بمثابة اندحار اجتماعي déclassement social وأحيانا صدمة عائلية لمن "لجأ" للتكوين بل أحيانا في أوساط المثقفين وربما تقدميين نجد منهم من يعمل بمبدأ "اللهم حوالينا ولا علينا" " التكوين لما لا ولكن لأبناء الآخرين أبنائي من طينة أخرى....."

باعتقادي هده الصورة السلبية مصدرها l'habitus الملازم للبرجوازية والتي كرست، كسابقتها الإقطاعية والعبودية، التقسيم في العمل بين الفكري واليدوي فالمهارات التقنية والجاهزية المهنية هي سبيل العمال والشغالين بشكل عام لبيع قوة عملهم من أجل العيش، بالإضافة لبعدها الإنساني والمعرفي يترجم الانتماء الطبقي وعنوانا للهوية الطبقية.في الثقافة العمالية.

بينما بالنسبة للرأسمالي لا مجال للاعتبارات الهوياتية أو للكرامة الإنسانية . عندما تروج الباطرونا لقاعدة "حرفة بوك لا يغلبوك"، فالمقصود هو ضمان إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية واستمرار التحكم في قوة الإنتاج وما تولده من فائض قيمة.

التكوين المهني واقع فرضه التقسيم الرأسمالي للعمل البشري

2 ما هي وظيفة التكوين المهني؟

التكوين كالتعليم، له دور اجتماعي وفي العمق سياسي، وهو المحافظة على الاستغلال الطبقي لقوة العمل بتوفير، يد عاملة ذات كفاءة تقنية تسد حاجيات الباطرونا ولكن شريطة أن تكون طيعة وبدون رصيد ثقافي من شأنه تعرية الطبيعة الجهنمية وللإنسانية للرأسمالية.

بطبيعة الحال الخطاب البورجوازي أكتر تركيبا ومكرا خصوصا مع ترسانته المتجددة على مستوى تقنيات التواصل والهيمنة الايديلوجية للإخفاء بشاعة جرائمه واستعانته بخبراء لتحيين أدوات التدبير والتسيير للمزيد من الأرباح ولو بحصد المزيد من الأرواح كما الشأن حاليا في قلب كارثة جائحة كوفيد 19 .

التكوين المهني هو اذن في نفس الوقت موضوع وأداة لعملية إعادة إنتاج التشكيلة الاجتماعية مبنية على الاستغلال الطبقي والهيمنة الايديلوجية.

3 فهل لمنظومة التكوين حمولة ايديلوجية أم أنها مجرد برامج تكوينية تقنية صرفة؟

الخطاب النيوليبرالي الذي وثقته وأجرأته المنظمة العالمية للتجارة يمجد التكوين المهني و خصوص التكوين عبر التدرج، ويعتبره أكتر منفعة وأكثر درا لفائض القيمة من التعليم نظري و غير عملي بل أحيانا توعوي وتحريضي. ففي ظل تدمير جل السياسات الوطنية لنسيجها الصناعي والمبالغة في أهمية و مركزية القطاع ألخدماتي في ظل هيمنة الاقتصاد المالي، نلاحظ بالموازاة إقحام مادتين من صلب الإيديولوجية النيولبرالية؛ برنامج مقاولتي والمهارات الناعمة (les soft skills) الذي تم زرعهما في جميع المستويات، و في جل وحدات وأسلاك التكوين : القدرة على التواصل، الاستقلالية، روح المبادرة والزيادة، التشبع بقيم المقاولة...الهدف واحد: استبطان أيديولوجية الخلاص الفردي وتحميل المواطن مسؤولية ما يعانيه من بطالة واندحار.

4 ما هي السمات الأساسية لسياسة الدولة في هذا الميدان؟

سياسة الدولة في قطاع التكوين المهني لا تعدو أن تكون إلا استنساخا وتطبيقا لهدا التوجه ألتدميري (مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام الاستبدادية والريعية) عبر الإذعان لتوجيهات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي تحت ذريعة الدعم المالي والمواكبة التقنية.

أهم إصلاح عرفه التكوين المهني منذ 1956 هو الإصلاح الشامل للمنظومة في بداية الثمانينات انسجاما مع أهداف سياسة التقويم الهيكلي.السيئة الذكر. ورغم

تتمة في الصفحة 15

يوميات منجمي

آنا والعطلة الاسبوعية

عادل لعريف

إنه يوم عطلة ويا له من يوم بعد أسبوع من العمل والشقاء، جاء يوم الأحد، يوم نهاية الأسبوع، -week end كما يسموه شباب المدن الكبرى، اما أبناء مدينتي فكل أيامهم تنتهي عندها الاسابيع، فأغلبهم معطلون، لا يملكون عملا ولا فرصا، اليوم يصادف يوم الراحة والذي يستريح فيه الجسد والعقل من مفاهيم ومصطلحات تلقي بظلالها على أيام العرق والعياء حيث يتزوج الجسد بالآلة وتزف الروح للقرين الذي يداعبها بهمسته أحيانا وصرخاته أحيانا أخرى، يعيش العقل مع المجسم العضلي، ويساعد كليهما

الآخر للقيام بعمل، يصطحب الجسد الآلة أينما رحل وارتحل يعاتبها إن كانت حالتها سيئة، ويلومها إن لم تساعده في شقاءه، كما يحدث معك انت العامل، عندما تلتقي في آخر المطاف مع المسؤول والمشرف على المهام.

يوم الراحة يأخذ القسط الأكبر من التخطيط والبرمجة لكن في آخر المطاف تفشل كل تلك البرامج وتضطر لتستسلم لواقع هو أمر من العلقم، واقع مدينتي المزري، وحلتها التي تُظهر علامات الحداد، فقد لبست وتعودت على الأزياء الشاحبة، الأضواء الخافتة، الشوارع المحفورة، ’لكن لها زينة ربانية تلك التي منحها الله بإتقان، مدينة تتكئ فيها الحقول على الواد وتتكئ المنازل على الحقول، فقد غرس الناس في محيط الواد كل ما استطعوا، وعلى شكل صلين أخضرين بينها واد تودغى، نهر الحياة، هكذا تبدو الواحة من بعيد، واد تودغى بحركاته البهلونية يجعل الحقول ترقص تنساق لإيقاعه السلس، فيمنح للواحة جمالا آخادا، جنب إلى جنب تبدو الأحياء القديمة أو الأطلال كسهو الفنان أمام بياض الثوب، فتنزلق الريشة وتأخذ معها الألوان إلى جوانب الإطار، أحياء بمنازل إسمنتية فوق الأحياء القديمة، سواءً تلك التي غادرها أهلها الى المهجر، او تلك التي شيدها المقيمين على شكل علب ومكعبات مصفوفة طبق فوق طبق، وجبال الأطلس تلتف حول كل شيء وتحيط به من كل حدب وصوب، هو جيش صخري يحمي المدينة من تقلبات الأجواء، فإن قدم الشتاء صارت المدينة كثلاجة وإن أقبل الصيف أصبحت كفرن، وبين هذا وذاك فلا يحق للربيع بجوه المعتدل ان يقيم، ولا للخريف بجوه الخريفي أن يحل.

مدينتي فيها مضايق تودغى وقد خلقها الله وأحسن في صنعها، مدينتي فيها جنان نخل وزيتون يتوسطها واد الحياة الذي أخرج الله مائه وسقى الزرع والبشر، مدينتي فيها سمك مقدس، محفوظ في مسبح لا يمسه انس ولا جان، والذي يزوره كل من قصد المضايق، كل ما هو جميل صنعه الخالق في هذه الأرض المباركة، ولم يمنحها عبادها ومسؤولوها من خيراتها حبة خردل، فكنوزها تزين شوارع المدن المتطفلة والاتكالية، المدن التي تمنح لمواطنيها الرخاء والترويح عن النفس، في حين يعيش شباب مدينتي وأطفالها في أطلال رممها المستعمر وخراب زينه المغتربون.

وجدت في كرسي المقهى ملاذا يأوي راحتي ويملأ ساعات يوم عطلتي الأسبوعية، مع الأصدقاء والأصحاب نتعاون على ملء الفراغ بدردشات ونقاشات وفي بعض الأحيان نشاهد مباريات لكرة القدم.

يوم عطلة لا يختلف عن الأيام الأخرى وكل ما يميزه أنك لا تذهب إلى العمل ولكن تعمل على ملء فراغ.

الثقافة و التغيير

بين الخبز واللسان !!

حسن آيت اعمر

ذات عشية ، قبل أذان المغرب خلال شهر رمضان ، بمدينة تنغيرجنوب شرق المغرب، كان امرأة تتسول ما تسد به الرمق، وما "تقطع" به الصيام، رغم ان هذه العادة – التسول - لا يُقبل عليها الا بعض الوافدين على المنطقة سواء من الدواوير المتاخمة للحدود مع الجزائر، والمنكوبة بفعل توالي سنوات الجفاف وسوط التهميش والاقصاء، او من اعماق الاطلس الكبير حيث البشر والحجر يتجمد بفعل البرد والثلوج طوال فصل الشتاء ويئن تحت ثقل الاهمال كل ثانية ودقيقة طوال السنة.

القاسم المشترك لهذه المرأة والنازحين من تخوم الصحراء ومن اعماق الاطلس الكبير،هو البحث عن قطعة خبز مغموسة الى اخر فتات في الذل والمهانة، كما انهم مشتركون في النطق باللسان الامازيغي.

اعود الى المرأة التي تبحث عن قطعة خبز، كانت تطلب يد المساعدة من المارة ومن تصادفه في طريقها جالسا امام المحلات التجارية ينتظر زبونا يأتي أو لايأتي....، بالصدفة بسطت يدها امام شاعر" امازيغي" يتبنى التجديد والعصرنة في الشعر،قائلة:

-" إربي كا مي تغيت ماستفظارغ نكين دكا نيووجيلن" (من فضلك، وفي سبيل الله اعطيني ما استطعت لكي افطر انا وعيالي اليتامى)،

أجابها مستخفا بما تحتاج إليه ورافعا لقدر ما ينتجه من أشعار:

-ليس لدي ما يمكنني أن أساعدك به ، إلا ببعض الاشعار الجميلة (بالامازيغية طبعا) التي أنتجتها مؤخرا !!

بدون سابق إنذار،اطلقت حنجرتها وبدأ ينساب منها موال أمازيغي اثار اعجاب وانتباه كل من كان جالسا او مارا بالقرب منهما !!

وغيرت من لهجتها . بشكل حاد . وقالت له بصوت عال: إعطيني ما اسد به الرمق واعطيك لساني لتقطعه في المقابل !!

الرسائل المشفرة التي القتها هذه السيدة في وجه "الشاعر" هي :أنها في مرتبة ادنى من الادمي تريد فقط ان تبقى على قيد الحياة،وأنها تملك من القدرات الشعرية والابداعية بقدرما يملكه ضارب في ألف سنة ضوئية، وان هذه الاشعار لن تحقق كأس حليب لرضيع يتضوع جوعا ، وربما سيكون مصيره نفس مصيرها،وان ما تنتجونه من شعراليوم مجرد نشاز وتسطيح ولا علاقة له بالشعر الامازيغي الموزون المقفى وذو المعنى والوقْع...

بُهت شاعرنا "المجدد" وانطلق يجر اذيال الحيرة والاندهاش،ولا يلوي على شيء، كان من الافضل له ان يمد لها درهما، او في احسن الاحوال أن يردد في وجهها العبارة المعتادة: الله إسهل ، ويتقي شر الشاعرة الجائعة.

هل فعلا : ليس بالخبز وحده يحيا الانسان؟

تتمة حوار ضيف العدد

زمرة من الرتشات مازالت توجيهات هده السياسة تؤطر بشكل كبير تدبير قضايا قطاع التكوين المهني.

فيمكن بعجالة تبيان تجليات هده السياسة من خلال المحاور الثلاثة التالية :

1 - ربط المنظومة بمصلحة الباطرونا من خلال رهنها بسوق الشغل أدى إلى تهافت ولهت المناهج وكدا خريطة وهندسة الشعب والوحدات التكوينية وراء نزوات ومزاجية وجشع أرباب العمل الأجانب و " الوطنيين ".

2 - سياسة "تكتيف" أعداد المتدربين بشكل هستيري (processus de massification) لتعميق الهشاشة وإحكام الضغط على الطبقة العاملة عبر تبخيس قيمة الكفاية المهنية حسب ميزان العرض والطلب، أي بعبارة أدق خضوع سوق الكفاية المهنية لسوق أكثر همجية أي سوق الشغل. هدا بالإضافة إلى إنهاك البنيات التحتية من معدات ومواد أولية ديداكتيكية والأطقم البيداغوجية والإدارية.

3 - تحت ذريعة "المهننة"، فقد تم اعتبار مؤسسة التكوين شبه مقاولة إنتاجية مما أسفر عن إفراغ المنظومة من أي حمولة ثقافية أو تربوية وكدا كبح الفضاء التواصلي والديمقراطي داخل المؤسسة التكوينية وإغراق المساطر الإدارية بأدوات وتقنيات تدبير المقاولة عبر إقحام مؤشرات الحكامة والنجاعة مع الإمعان في تخفيض غير مسبوق للموارد المادية والبشرية. وكدا ضرب مجانية التكوين عبر فرض رسوم التسجيل تصل إلى 950 درهم.

إن "مهننة" المنظومة كانت مرحلة تمهيدية لتحكم الجمعيات المهنية والكنفدرالية العامة للمقاولين في القطاع بفرض "بروفلات" مستوردة مباشرة من تقنيات تدبير الموارد البشرية في القطاع الخاص. علاوة على تفشي أساليب التسلط الإداري واجتثاث روح وقيم الوظيفة العمومية على علتها.

فالجهوية تم هندستها لتعميق هدا المنحي الخطير. فمشروع "مدن الحرف و الكافيات" (Cités des Métiers et des compétences) الذي تم تبنيه مؤخرا يفتح الباب على مصراعيه لأرباب العمل لتفتيت مهنة التكوين و وضعيته الإدارية. وفي نفس السياق فمدراء المؤسسات التكوينية باتوا مسئولين ، أسوة بزملائهم في المقاولة على اختيار وتشغيل المكون العرضي بعد أجراء مقابلة واستو فاء المرشح لبعض الشروط الإدارية على غرار ما هو معمول به في سوق الشغل. مما يعمق و يكرس هدا المنحى التزايد المهم في نسبة المتعاقدين حيث بلغت في بعض المؤسسات أكثر من 40% ....

.من بين العوامل التي تسهل مسلسل الخوصصة من الباطن كوسيلة جديدة لتفويت المنشات العمومية للخواص هي التركيبة الغير منسجمة أصلا للمنظومة:

- من حيث المستويات والفئات العمرية، من حيث تعدد وتنافر القطاعات الوصية أو المكونة، من حيث البرامج كذلك قطاع صناعي ثقيل وله تكلفة عالية ويشترط كذلك مهارات نادرة يصعب على الخواص الاستثمار فيه، بعكس القطاع ألخدماتي حيث كثرة و توفر المكونين في هذه الاختصاصات كالمحاسبة والتجارة والتدبير، ولا تكلف إلا كراء بعض الشقق، والكراسي...

- من حيت المرامي: شعب و مؤسسات أحدثت لغاية اجتماعية، من أجل السلم الاجتماعي و الهاء شباب الأحياء الفقيرة وثنيهم عن الاحتجاج و لو لفترة وأخرى، توجد في الأحياء الهادئة اجتماعيا معدة لنخبة المتفوقين في التعليم.

فالتكوين تحول إلى بضاعة و الشغل إلى سوق يعرض فيه خريجي المعاهد بعدأن شحنوا و تمرسوا على تقنيات"كيف تبيع نفسك" في إطار برنامج مقاولتي مهارتهم و سواعدهم.

تتمة مقال السياحة المغربية بين المؤهلات الواعدة ومعيقات الإقلاع

العامة ببلادنا يأتي على رأس العوامل الكامنة وراء تدني مستوى هذا القطاع، ذلك أن تمكين كبار موظفي الدولة والوصوليين من الهيآت المنتخبة وكذا المتملقين من رجال ونساء الهيآت (السياسية، النقابية والجمعوية) من عقارات وقروض خيالية وإعفاءات ضريبية قد ساهم في تسلط من هب ودب على هذا القطاع مما زاد في الإغتناء الفاحش للبعض وشدد من حالة الفقر لفئات عريضة من الشعب المغربي.

. رفع الدولة يدها على مجموعة من المرافق المرتبطة أشد الارتباط بالسياحة من قبيل الإستراتيجية المتبعة من طرف المكتب الوطني للمطارات وكأنه شركة خصوصية في تدبير المرافق وما يصاحبه من اختلالات في بعض مشاريع التهيئة أو الصفقات (ملفات الاختلالات في مطلع العشرية الأخيرة وتقارير المجلس الأعلى للحسابات)، سياسة الأسعار لشركة الطيران الوطنية ذلك أن أثمنة تذاكر الطيران من أعلى الأثمنة حتى للرحلات القصيرة والمنافسة شبه المنعدمة كما أن تعقد الإجراءات التي تفرض في المطارات وكذا في الموانئ من المسائل المشينة التي تمس سمعة السياحة المغربية. وفي نفس الخانة تضع وكالات الأسفار نفسها إذ لا حسيب ولا رقيب، أما الفنادق والمطاعم فالحديث عن الفوضى الذي يميز أثمنتها وجودتها وتمييزها بين الأجانب وعامة المواطنين، فناتج عن غياب دور المسؤولين في المراقبة والتتبع وتهاونهم في تطبيق القوانين وتحيينها.

. الاستهتار بقيمة السياحة الداخلية وبالمواطنين المغاربة بما فيهم المقيمين بالخارج حيث تكاد تنعدم فرص التخييم والاستجمام في ظروف تؤمن كافة الشروط الضرورية لذلك وذلك لعدم مراعاة الدولة لمستوى العيش المحلي لغالبية المغاربة وغياب إستراتيجية واضحة وصريحة لتشجيع السياحة الداخلية وغياب انخراط الفاعلين الخواص باستثناء برنامج كنوز بلادي مع مطلع الألفية الحالية والذي أبان عن فشله، وهكذا يفضل بعض المغاربة التوجه إلى دول أخرى لا تتطلب فيها السياحة إمكانيات عالية.

والسؤال الذي يبقى بدون إجابة هو ما دور الهيئات الوصية (وزارة السياحة، المكتب الوطني للسياحة، وزارة النقل، وزارة الثقافة...) إن هي فشلت في الترويج بشكل محكم للسياحة بالمغرب وعجزت عن وضع رؤية واضحة والحد من الاختلالات والغش في جميع الخدمات من النقل، الإقامة، الإرشاد السياحي غير الهيكل، الاهتمام بالمرافق السياحية والثقافية إلى التبضع...

على المستوى الاجتماعي :

إن أي بلد يعيش سكانه في ظل الهشاشة لا يمكن إلا أن تكون سياحته غير واعدة بل هي فاقدة للبوصلة بالمرة. فالعنصر البشريغير المؤهل ماديا وفكريا وأخلاقيا وغير متمتع بحقوقه وغير مستحضر لواجباته الفردية والجماعية، لا يمكن أن يعول عليه. إذا تمعنا في مختلف الممارسات التي تطبع فهمنا ومعاملاتنا وممارستنا كسياح محليين أو كأشخاص تجاه بقية السياح، فإننا سنخلص إلى ضرورة إعادة النظر الشاملة في قطاع السياحة ببلادنا. ومن البداية سنشير إلى أن المسؤولية في الممارسات المشينة التي سنأتي على سردها ليست مرتبطة كما تبدو ظاهريا بالأشخاص ونزواتهم وإنما هي نتيجة حتمية للهشاشة التي يعاني منها أغلب أفراد الشعب المغربي.

. انعدام النظافة في كل زاوية سواء بالمدن، بالقرى، بالشواطئ، بالغابات... إلى درجة أن أصبحت جميع الأماكن عرضة للنفايات التي يضاف لها انعدام تام للمراحيض العمومية وهي أبسط ما يمكن توفيره.

. انتشار الدعارة وأخطرها تلك الناتجة عن السياحة الجنسية التي تمرغ كرامة المواطنين المغاربة.

. انحطاط اخلاقي مخزي في كل مكان حيث يستحيي السائح سواء المحلي أو الأجنبي من المرور بكثير من الفضاءات والأماكن العمومية التي أصبحت أوكارا للتحرش الجنسي والكلام الساقط.

. انتشار السرقة وانعدام الأمن وحتى في واضحة النهار زيادة على تسيب مجموعة من المهن الجانبية الطفيلية (تسلط حراس السيارات و "مرشدي" الفنادق ودور الكراء على الزوار بدون موجب حق وعلى مرأى المسؤولين).

. ميوعة مضامين أغلب المهرجانات وكذا اللوحات الفنية والأهازيج المقدمة في المركبات السياحية مما أتى على الإبداع الفني عموما ومرغ الفولكلور المغربي وكرامة وعزة نفس رواده وبخس قيمة وجمالية الفن الأصيل.

. معاناة جميع السياح من غلاء اثمنة جميع الخدمات (مقارنة مع مستوى الدخل الفردي) ناهيك عن حالة الغش التي تطبع جودة معظم المعروضات.

. معاناة مختلف العمال والكادحين المشتغلين بمختلف أنشطة هذا القطاع من غياب تفعيل بنود قوانين الشغل والمعرضين باستمرار للتعسف والطرد تحت ذرائع واهية.

. انتشار ظاهرة التسول بشكل خطير ومفضوح الشيء الذي يعطي انطباعا واضحا للسياح الأجانب بالخصوص على كون كل مظاهر التزيين المصطنعة ليست سوى الشجرة التي تغطي الغابة والواقع يشهد بالفعل على كونها مجرد اللعب على الواجهة ليس إلا.

. العديد من المناطق يصعب الوصول إليها لضعف شبة الطرق إلى انعدامها بالمرة مما يفوت على ساكنتها فرص الشغل وبالتالي التنمية البشرية المحلية .

والخلاصة أن كل معيقات تطور السياحة ببلادنا هو مرتبط أشد الارتباط بدرجة الحكامة التي تميز تدبير وتسيير القائمين والمسؤولين على دواليب مختلف أوجه الحياة السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. حيث أن رؤاهم ومخططاتهم وبرامجهم السياحية لا تأخذ بعين الاعتبار خدمة كافة مكونات الشعب المغربي. فالشعب الذي جرد من حسه الوطني عن طريق تمريغ كرامته، وعبر تلقينه جميع ضروب إقلاعه عن الاعتزاز بكرامته من خلال تعليم متدني ولا يربي الناشئة على الأخلاق المبنية على القيم الإنسانية، تعليم لا يعمل إلا على تفشي الأمية والجهل والاتكالية والأخطر من ذلك لا يساهم إلا في تفشي البطالة وانتشار الانحرافات والعنف ... وهي أسباب كافية لخلق الكراهية وحب الانتقام عبر تخريب الممتلكات، السرقة، الغش ... أو باللجوء إلى الإرهاب الذي قصم ظهر البعير فجعل الوجهة المغربية عند العديد من السياح الأجانب مغامرة بالمعنى الحقيقي للكلمة.

الصراع العابر القارات و الأزمنة

مصطفى خياطي

السيرورات التاريخية ليست جامدة، والتغيير حتمية تغذيه التحولات التي تطرأ وتجرف المفاهيم و " الثوابت " في العالم ودوله وأقطابه السياسية /الاقتصادية و توجهاته الحمائية ،بغض النظر عن مختلف اللبس التي قد تبدو للعيان، لكن الفرق يكمن في منهجية التحليل الملموس للأحداث.

فالعالم الآن يعيش على وقع هزات واصطفافات جديدة تتقاطب داخلها الصراعات السياسية و الطبقية تكاد تعصف بما تم تثبيته على أقرب تقويم بعد انهيار جدار برلين، ثم بعد 2001 و بدء الحرب على الإرهاب، وسعي الغرب إلى إنشاء "شرق أوسط كبير" على أنقاض "الفوضى الخلاقة" التي كانت كوندوليزا رايس لمحت لها.

فالتاريخ علمنا و أخبرنا أن الحروب والكوارث و الجوائح -و منها كورونا - تكون من بين تداعياتها تأجيج الصراع الطبقي ونهوض الشعوب للمطالبة بالتغيير و الدفاع عن نفسها، إما بواسطة أدوات سياسية منظمة أو تنظيمات ذاتية أو بشكل عفوي مرتكز على انكشاف وحشية الرأسمالية وعدائها للشعوب ،وانحيازها لمصالح اللوبيات المالية و الكمبرادورية والإقطاعية المتحكمة في مصادر القرار السياسي.

لقد بدأت ال USA في أداء فاتورة غطرستها و تغولها و تهور رئيسها الحالي الذي انسحب من معظم و أهم الاتفاقيات و الالتزامات الدولية، و آخرها تنصله من اتفاقية الأجواء المفتوحة وانسحاب دولته من ال OMS. وليس مقتل المواطن جورج فلويد إلا تعبير عن اختناق الرأسمالية داخل أقوى قلاعها (أمريكا و فرنسا) ،وهو الحدث - القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث خروج عشرات بل مئات الآلاف من الجماهير المتضررة من وحشية التوجه النيوليبرالي بأمريكا و فرنسا التي عرفت هي الأخرى، و بزخم أقل، خروج الآلاف للتعبير عن تضامنها مع المحتجين الأمريكان، اللذين لا أظن أنهم يتمتعون بالحرية و الحق في التنظيم داخل إطارات يسارية رادكالية تنهل من المرجعية الماركسية أو الشيوعية خشية أفول الاستبداد التقاطبي ،جمهوري/ ديمقراطي.

لقد انقلب السحر على الساحر : فلطالما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهديد السلم العالمي و التحرش بدول ممانعة و تدبير الانقلابات و فرض الحصار على دول أخرى. ف المشهد الأمريكي الآن في 11 من أكبر الولايات، هو بروز تعبيرات من داخل مجتمعها، سمتها الأساسية أنها تتجاوز النخبة السياسية الجاثمة على رقاب اختنق من الافتراء على الديمقراطية، وهي تعبيرات كذلك تبحث عن تناوب ديمقراطي حقيقي يقطع مع نمط الإنابة الذي أقامه استبداد الثنائية الحزبية التي ما فتئت تمثلها الديمقراطية الاجتماعية من جهة و الليبرالية من جهة ثانية.

 # أنتيفا ANTI - FA ، تحت المجهر:

من هي حركة أنتيفا التي يتهمها ترامب بتنظيم الاحتجاجات وما رافقها من أحداث عنف في أمريكا منذ مقتل جورج فلويد يوم الاثنين 25 ماي 2020، على يد شرطي بمينيابوليس، وصنفها على لائحة المنظمات الإرهابية؟

لقد أصبحت هذه الحركة خلال ساعات في مرمى نيران البيت الأبيض، و هي المعروفة بأنها تيار يساري راديكالي تم تصنيفه سابقا في نطاق الحركات الفوضوية anarchistes. وكما تدل عليه التسمية antifa، أو مناهضة الفاشية ،برزت في البدء كمناضلين منتظمين في جماعات اشتراكية إيطالية ثم ألمانية ناضلت ضد فاشية موسوليني ونازية هيتلر بين 1920 و 1930. وبعد مائة عام عبرت الفكرة إلى القارة الأمريكية لمناهضة الفاشية الامبريالية داخل حصنها وارتكز نضالها على مطلب العدالة الاجتماعية وحقوق الشعوب الأصيلة والأقليات. لكنها، و بعد تواجدها داخل السيرورة الشعبية الأمريكية الحالية ،فهي في نظر ترامب و مناصريه مسؤولة عن الأحداث و بالتالي يصنفها في خانة الإرهاب.

و كان وزير العدل الأمريكي ويليام بار قد كلف ال FBI بالتحقيق في هوية منظمي الاحتجاجات و مثيري الأحداث التي وصفها بدوره" إرهابا داخليا"

، و لم ينتبه إلى المستوى اللا قانوني لمزاعمه و أقواله الانفعالية لأن قانون مكافحة الارهاب في أمريكا يعني فقط (داعش و القاعدة و حزب الله اللبناني و الحرس الثوري الإيراني...و مشتقات هذه التنظيمات). أما أنتيفا فهي غير مقصودة بهذا القانون. و لاستدراك هذه الثغرة، يجري الآن في دهاليز العدل و المخابرات الأمريكية ملاءمة تهم على المقاس لمناضلي هذه الحركة، و متابعتهم بتهم "اختراق الحدود بين الولايات للمشاركة في الاحتجاج.." فيما ذهب مناصرو ترامب إلى نظرية المؤامرة و اتهام جهات خارجية بافتعال الاحتجاج و الأحداث.

في الذكرى الأولى لفض اعتصام القيادة العامة بالخرطوم .. احتجاجات محلية ومطالبات دولية بمحاسبة المسؤولين

نظم عدد من المتظاهرين وقفات احتجاجية في بعض شوارع العاصمة الخرطوم، في الذكرى السنوية الأولى لفض اعتصام القيادة العامة الذي راح ضحيته عشرات القتلى والجرحى والمفقودين.

وطالب المحتجون بمحاكمة المسؤولين عن فض الاعتصام الذي شكلت الحكومة لجنة مستقلة للتحقيق بشأنه، لكنها لم ترفع تقريرها بعد.

وكان تجمع المهنيين السودانيين -وهو أحد روافد تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير الحاضنة السياسية لحكومة الفترة الانتقالية- قد دعا لإحياء الذكرى في الأحياء السكنية، مع مراعاة الاحترازات الصحية بسبب جائحة كورونا.

وتعهد رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك بتقديم المتهمين بارتكاب مجزرة فض اعتصام القيادة إلى محاكمة علنية.

وقال حمدوك في كلمة بمناسبة الذكرى الأولى لفض الاعتصام إنه في انتظار تقرير لجنة التحقيق المستقلة لتقديم الجناة للعدالة.

في سياق متصل، شدد خبراء بالأمم المتحدة على ضرورة تحقيق العدالة لضحايا فض الاعتصام، ودعوا السلطات السودانية إلى تنفيذ تعهدها بتحقيق العدالة بما يضمن حقوق الضحايا ومحاسبة المسؤولين عن فض الاعتصام، وفقا للإجراءات القانونية والمعايير الدولية.

وشدد الخبراء على ضرورة إجراء إصلاحات رئيسية في أجهزة الأمن السودانية، لتحقيق المساءلة واحترام حقوق الإنسان، ودعوا السلطات السودانية لمعالجة انتهاكات الماضي وإنشاء مفوضية فعالة للعدالة الانتقالية.

يذكر أنه في 3 يونيو/حزيران 2019، فضّ مسلحون يرتدون زيا عسكريا اعتصاما للمطالبة بتسليم السلطة للمدنيين أمام مقر القيادة العامة للجيش بالخرطوم، وذلك بعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير في أبريل/نيسان من العام ذاته.

وأسفرت عملية الفض عن مقتل 66 شخصا بحسب وزارة الصحة، فيما قدرت قوى إعلان الحرية والتغيير التي قادت الحراك الشعبي آنذاك عدد الضحايا بـ128 قتيلا.

وحمّلت قوى التغيير المجلس العسكري -الذي كان يتولى السلطة حينها- مسؤولية فض الاعتصام، فيما قال المجلس إنه لم يصدر أمرا بالفض.

من وحي الأحداث

لن يحمي ارواح العمال إلا العمال

التيتي الحبيب

في هذه الفترة المتعلقة بالخروج من الحجر الصحي فإن الباطرونا تضغط من اجل استئناف العمل. إنها تستعجل وضع حد للحجر الصحي وهذا ما طبقته الشركات الكبرى التابعة للرأسمال الاجنبي منذ بداية الجائحة، وكان السبب المباشر في انتشار الوباء وتحول مناطق صناعية بالبيضاء والقنيطرة وطنجة او ضيعات فلاحية بسوس او الغرب الى بؤر سقط ضحيتها العشرات من العاملات والعمال وعائلاتهم والكثير من المخالطين في الاحياء الشعبية او في وساءل النقل الجماعي.

ما يهم الباطرونا اليوم هو استئناف العمل، اما سلامة العمال والعاملات فلا تحظى بالاهتمام او الاولوية. تكتفي الباطرونا بتوزيع الوعود حول الالتزام بإجراءات الصحة والسلامة وباحترام المسافات بين اماكن العمل في الورشة. هذه الوعود تزكيها الدولة وأجهزة المراقبة بأنها ستقوم بالزيارات الفجائية وبالمراقبة اللصيقة لضبط المخالفات المتعلقة بعدم احترام شروط الصحة والسلامة الخاصة بالجائحة. انها نفس الوعود ونفس الخطاب الذي سمعته الطبقة العاملة في الشهرين الماضيين، لكن كانت النتيجة هي تفشي الوباء وظهور البؤر الخطيرة.

تعلم العمال من تجربتهم الملموسة ان وعود الباطرونا في احسن الاحوال تطبق في اليوم واليومين الاولين ليتم التخلي عنها تدريجيا او كليا حسب درجة يقظة العمال. يعلم العمال بتجربتهم الملموسة ايضا ان التزامات الدولة وأجهزتها ليست إلا خطابا يدعم وعود الباطرونا وليس لخدمة مصالح وأمان العمال. لذلك ولحماية العمال وإلزام الباطرونا باحترام الاحترازات الواجبة، يجب على العمال ان يقوموا هم انفسهم بفرض هذا الاحترام عبر؛ اولا مناقشة الموضوع واستيعاب اهمية الاحترازات وخطر التفريط في شروط الصحة والسلامة الاستثنائية، وان يناقشوا ويحددوا كيفية اسماع رأيهم وموقفهم الحاسم والقوي، ثم يعينوا من سيسهر على تطبيق المراقبة و يمنع أي تراخي او تراجع في التطبيق الصارم لإجراءات الصحة والسلامة. فإذا كان هناك تواجد لعمل نقابي فالمهمة يجب ان تناط بالمنخرطين في النقابة سواء كأعضاء في المكتب النقابي او اعضاء في القواعد، وإذا لم يكن هناك تواجد للنقابة فعلى العمال ان يحاولوا تفعيل المناديب واقناعهم بتشكيل لجنة او لجان اليقظة داخل المؤسسة، وإذا رفض المناديب ساعتها وجب على العمال تشكيل لجنة او عدة لجان تقوم بالمهمة وتقدم تقاريرها للجميع وتقترح عليهم الاجراءات ويناقشها العمال ليتخذوا ما يرونه من قرارات تحمي صحتهم وسلامتهم، لأنه ليس هناك من يمكنه ان ينوب عنهم في تحمل هذه المسؤولية.

هذه المهمة العمالية بامتياز لكي تكون ناجعة لا بد ايضا ان يبادر هؤلاء العمال ليقنعوا رفاقهم العمال في الوحدات الانتاجية المحاورة في الحي الصناعي الواحد ثم في جميع الاحياء الصناعية على مستوى المدينة او الجهة الجغرافية القريبة. ان الوباء ينتشر عبر بؤر ومحاربته تكون على مستوى المنطقة الجغرافية الاقرب ثم القريبة وهكذا نرى ان وحدة العمال امر ضروري ساعة الخطر.